



**من التفكير النحوي عند المبرد
التوجيه والتأويل والتخريج
دراسة نحوية وصفية تطبيقية**

إعداد

د/ إيمان مصطفى محمد عبدالعال مخلوف

المدرس في قسم اللغويات

بكلية البنات الإسلامية بأسسيوط

من التفكير النحوي عند المبرد: التوجيه، والتأويل، والتخريج، دراسة نحوية وصفية تطبيقية.

إيمان مصطفى محمد عبدالعال مخلوف.

القسم: اللغويات، كلية البنات الإسلامية، جامعة الأزهر فرع أسيوط،
مصر.

البريد الإلكتروني: emanmoustfa.78@azhar.edu.eg
المخلص:

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن التفكير النحوي عند عالم من أبرز
علماء اللغة والنحو، وهو (المبرد).

والمقصود بالتفكير النحوي: هو إعمال عقل النحوي و فكره بحثاً عن وجه
صحيح لما خالف كلام العرب في ظاهره، أو تخريج، أو تأويل حتى يتوافق
مع صحيح كلامهم. فالتوجيه: يعني العملية التي يقوم بها المؤجّه لأجل
إعطاء شيء ما وجهته، وبكلام آخر هو الكشف عن وجهة الشيء ببيان
أصله . والتأويل: هو إرجاع النصوص التي لم تتوفر فيها شروط الصحة
نحوياً إلى مواقف تتسم بالسلامة النحوية، أو بتعبير آخر هو: صب ظواهر
اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد. أما التخريج: فهو الخروج
بالكلام من وجه لا يصح في ظاهر النصوص إلى وجه آخر يتوافق معها
ويأتي في صور متنوعة: كتقدير الزيادة أو الحذف أو الفصل أو الإضمار أو
الفصل أو التقديم و التأخير.

الكلمات المفتاحية: التفكير، النحوي، المبرد، التأويل، التوجيه، التخريج،
نحوية.

**From grammatical thinking to the cold: guidance,
exegesis, and graduation, an applied grammatical and
descriptive study.**

Iman Mustafa Mohamed Abdel-Aal Makhlof.

Department, Linguistics Faculty of Islamic Girls, Al-Azhar
University, Assiut Branch, Egypt.

Email: emanmoustfa.78@azhar.edu.eg

Abstract:

This research aims to reveal the grammatical thinking of one of the most prominent scholars of linguistics and grammar, which is (the file). What is meant by grammatical thinking: it is the use of the grammatical mind and its thought in search of a correct face when it contradicts the words of the Arabs on the surface, or a graduation, or an interpretation so that it corresponds to the correct speech. Directing: means the process that a directive performs in order to give something its direction, in other words it is revealing the point of a thing by showing its origin. And interpretation: it refers to the texts that do not meet the conditions of validity grammatically to situations characterized by grammatical integrity, or in other words: pouring the phenomena of language contrary to rules into the molds of these rules. As for the graduation: it is a speech coming out from one side that is not correct in the appearance of the texts to another aspect that corresponds to it and it comes in a variety of forms: such as estimating the addition, deletion, separation, compression, separation, presentation and delay.

Keywords: Thinking, Grammar, Chiller, Hermeneutics, Direction, Graduation, Grammatical.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن دعا بدعوته وتمسك بسنته إلى يوم الدين. أما بعد..

فإنني شغلت كثيراً بما يُسمى بالتفكير النحوي لدى نحاة العرب، ووجدت في نفسي ميلاً كبيراً إلى دراسة مثل هذا النوع من الموضوعات، ولما كان الأمر في عمومه ليس باليسير، ومثل هذا النوع من الأبحاث لا زال غير معبد في الدراسات النحوية عامة لا سيما عندنا في جامعة الأزهر، تأكدت لدي الرغبة في دراسة هذا الموضوع فاهتديت إلى تناوله عند المبرد الذي يُعدّ كما قال ابن جني جبلاً في العلم، ودراسة علمه من هذا الجانب ومعرفة أبعاد فكره فيه أمر قد يثري الدراسات النحوية بنوع مختلف عن الدراسات الأخرى وذلك بعد أن كثرت الدراسات في نشأة النحو واختلاف النحاة والمدارس النحوية، و تحقيق المخطوطات .

وقد تراءى لي أن تكون هذه الدراسة تحت عنوان: (من التفكير النحوي عند المبرد، التوجيه والتأويل والتخريج دراسة نحوية وصفية تطبيقية).

وبعد الرجوع إلى المظان النحوية التي تناولت أصول النحو العربي، والكتب التي تكلمت عن التفكير النحوي، و ما وقع تحت يدي من دراسات لتراث المبرد النحوي في كتبه وما نقل عنه اتضحت معالم البحث وخطته، فجاء في مقدمة وتمهيد، وثلاثة مباحث ثم خاتمة أتبعتها بالمصادر و المراجع، وثبت الموضوعات .

ففي التمهيد تحدثت عن أصول النحو العربي والتفكير النحوي، والتفريق

بينهما، وذكرت الأعمدة المهمة الرئيسة التي يركز عليها التفكير النحوي، وهي أصول النحو العربي و العامل والعلّة، والتوجيه والتأويل والتخريج في النحو العربي .

وأما **المبحث الأول** فجاء بعنوان: التوجيه النحوي وفيه مطلبان

الأول: - التوجيه عند النحاة وأقسامه

الثاني: - نماذج تطبيقية للتوجيه عند المبرد

و**المبحث الثاني** جاء بعنوان: التأويل النحوي وفيه مطلبان: -

الأول: - التأويل النحوي (مفهومه ، ووسائله)

الثاني: - نماذج تطبيقية للتأويل عند المبرد

و**المبحث الثالث** جاء بعنوان: التخريج النحوي وفيه مطلبان: -

الأول: - التخريج ووجوهه.

الثاني: - نماذج تطبيقية للتخريج عند المبرد.

وبعد هذا جاءت الخاتمة لتجمع أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث، وقد استند البحث على مصادر عديدة ومراجع متنوعة ، فقد رجعت إلى ما كتَبَ عن أصول النحو العربي ، فضلاً عن تراث المبرّد كالمقتضب والكامل والفاضل والبلاغة والمذكر والمؤنث وما اتفق لفظه واختلف معناه، وما كتب عن المبرد من رسائل وأطروحات.

وبعد فما كان من جهد طيب فبفضل الله، وما كان من هفوات فحسبي إني بشر، أسأله سبحانه أن يجعله خالصاً لوجهه تعالى.

الباحثة

التمهيد

كانت نشأة العلوم العربية أثراً من آثار الإسلام ، فلم يُعرف عن العرب قبل الإسلام جهدٌ يُذكر في دراستهم لغتهم ، فظهر علم النحو ليضع القواعد التي تصون المتكلم عن الخطأ في الإعراب الذي كان قد بدأ ظهوره بانتشار الإسلام بين شعوب غير عربية ، كما ظهرت جهود علماء اللغة في تقييد ألفاظ العربية وضبط شكلها وتحديد معانيها ، غير أن ظهور اللحن في العربية وخوف أولي الأمر على القرآن منه لم يكن وحده الذي دعاهم إلى وضع العلوم العربية ، بل دعتهم إلى ذلك دواعٍ كثيرة ، فقد توافرت لديهم الرغبة الشديدة في فهم القرآن الكريم وتعرف أسرارهِ ، ووُجِدَت لدى المسلمين من غير العرب حاجة ملحة إلى تعلم العربية والتعبّد بكتابها الخالد ، كما أن العربية قد بدأت تحتك بلغات أخرى وتدخل في صراع معها تُؤثّر فيها وتتأثّر بها ، وبدأ العرب حينئذ ينظرون إلى لغتهم نظرة المتأمل الباحث ، ومن هنا يمكننا القول إن نشأة العلوم العربية كانت أثراً من آثار نُضج العقلية العربية^(١).

وقد اعتمد علماء العربية حين وضعوا قواعدها وأفوا معجمها على القرآن الكريم والشعر العربي وكلام العرب الموثوق بعربيتهم، وقد التزموا في ذلك مبادئ صارمةً وبذلوا جهوداً كبيرة في أخذها من أفواه العرب
• الخُص

(١) يُنظر المدارس النحوية: الدكتور شوقي ضيف: ١١-١٢ وتأريخ النحو وأصوله: الدكتور عبد الحميد سيد طلب: ٢٥/١ ومدخل إلى علم اللغة: الدكتور محمد حسين عبد العزيز: ٢٥٩-٢٦٠.

ولا شك أن التفكير النحوي من القضايا المهمة في النحو العربي ؛ لأنه ينهض على أهم المرتكزات الأساسية التي بُنى عليها النحو العربي وبها اشتهر ساعده ، كأصول النحو و أدلته مثل السماع والقياس واستصحاب الحال وإجماع العرب والنحاة وكذلك نظرية العامل والعلّة النحوية ، والتوجيه والتأويل والتخريج ، فضلاً عن الاختلافات النحوية فهي لا تنشأ من فراغ وإنما تستند إلى شيء من السماع والقياس ، لأن النحو أحياناً يجد تراكيب تحتاج إلى جلب أدلته لصحتها ، أو تراكيب ظاهرها مخالفة قواعد اللغة و ضوابطها فحينئذٍ يحتاج إلى إعمال فكره بحثاً عن وجه صحيح لها موافقا كلام العرب ، أو تخريج أو تأويل حتى تتوافق مع صحيح كلامهم ، و هذا كله لا يتأتى لأي إنسان لم يمهر في العربية وقواعدها ، و يكون له مخزون ثقافي من كلامهم منثوراً كان أو موزوناً ، ودرية على كيفية الاستدلال و التخريج و التوجيه و التأويل و التعليل حتى يتسنى له إعمال فكره و عقله في هذا المجال .

وجاء في بعض كتب الأصول ما يفيد أن الفكر النحوي العربي يستند على عدّة أعمدة رئيسة، أولها أصول النحو العربي وهي: (أدلة النحو التي تفرعت منها فروعُهُ وفصولُهُ كما أنّ أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيلُهُ)^(١).

وقد يلتقي مع جزئيات أصول النحو العربي ، وفي قضاياها شيء

(١) لمع الأدلة في أصول النحو: ابن الأثيري: ٨٠ ، وينظر كتاب الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي: ٢١ ، وارتقاء السيادة في علم أصول النحو: الشاوي:

من وحدة النظر في بعض المراحل ، ممّا يساعد على الخلط بين هذين الاصطلاحين ، ويسلم -آخر الأمر- إلى كثير من الأحكام التي تتسم بالخطأ والتسرع ، فعلم أصول النحو يُعد مصطلحاً قديماً ، له دلالة تختلف اختلافاً بعيداً عما يُقصد باصطلاح (أصول التفكير النحوي) ، فإنّ هذا الاصطلاح يُقصد به دراسة الخطوط الرئيسية العامة التي سار عليها البحث النحوي ، والتي أثرت في إنتاج النحاة وفكرهم على السواء ، وهذه الخطوط العامة قديمة جداً في البحث النحوي حتى إنّه من الممكن أن تُردّ إلى البداية الباكراة لنشأة البحث في النحو العربي ، أي إلى أواخر القرن الأوّل وأوائل القرن الثاني(١).

ويقول الدكتور علي أبو المكارم إنّ دارس أصول التفكير النحوي يتحتم عليه الأخذ بنظر الاعتبار حقيقتين عظيمتي الأهمية، الأولى أن دراسة أصول التفكير النحوي تتضمن بالضرورة تقنين النحاة لهذه الأصول، والثانية أنّ كل الإنتاج النحوي يستعان به في هذا الدرس دون أن تحكم الدارس الأحكام الشائعة في علم أصول النحو، ويرى أن في كثير من كتب قواعد النحو تلك الأحكام التي تستمد من الثقافة الذاتية للنحاة من غير سند يرتكز على أساس من التحليل العلمي الموضوعي للتراث (٢).

غير أن أصول النحو العربي هي العمود الأول للفكر النحوي العربي لأنّ الموقف من المسموع من كلام العرب جاهليّه وإسلاميه، بدويّه وحضريّه، وكذلك الموقف من القراءات القرآنية، والحديث النبوي الشريف

(١) ينظر أصول التفكير النحوي: الدكتور علي أبو المكارم: ٣-٤.

(٢) التفكير النحوي: ٦.

ولغات العرب ، والنظر في أدلة النحو كالسماع والقياس واستصحاب الحال، كل ذلك يكون موقفاً فكرياً مما جعل النحاة العرب ينقسمون إلى مذاهب ومدارس ، ومما ميّز النحاة بعضهم من بعض في آرائهم المبثوثة في كتب النحو.

والعمود الثاني من أعمدة الفكر النحوي هو العامل والعلّة، أمّا العوامل فقد عني النحاة بها عنايةً كبيرةً سواء أكانت لفظيةً أم معنويةً ، وقد أدركوا أنّ لبعض الألفاظ تأثيراً في غيرها من حيث الإعراب. والعوامل عندهم نوعان، عوامل لفظية وعوامل معنوية ، وقسموا العوامل اللفظية إلى ثلاثة أقسام: أفعال وأسماء وحروف.

أما العوامل المعنوية فأبرزها الابتداء ورافع الفعل المضارع والعامل المعنوي الثالث في الحال (١).

ومن مرتكزات التفكير النحوي التعليل، والناظر في تراث النحويين يلمس شغفهم واهتمامهم به ، فقلما يتركون حكماً دون تعليل ، وقد تساق لأجل التعليم فهي تعليمية على الأغلب ، ولهذا أصبحت رديفاً للحكم النحوي عند كثير منهم لا تفارقه (٢).

ومن العلل الأخرى عندهم العلة القياسية والعلة الجدلية النظرية ، وهذه العلل ليست موجبة عندهم ، وإنما هي مستنبطة أوضاعاً

(١) ينظر أصول النحو العربي: الدكتور محمد خير الحلواني: ١٧١-١٧٢.

(٢) النحو العربي (العلة النحوية نشأتها وتطورها): الدكتور مازن المبارك: ٦٧، وينظر الإيضاح في علل النحو: الزجاجي: ٦٤، وعلل النحو: ابن الوراق: ٦٥، والطبري النحو من خلال تفسيره: الدكتور زكي فهمي الألويسي: ٧٢..

ومقاييس(١).

ومن أعمدة التفكير النحوي الأخرى التوجيه والتأويل والتخريج (وهو موضوع البحث و الدراسة) ، وقد حظي التوجيه النحوي بنصيب موفور في تراث علماء العربية، وإن السمة الغالبة في توجيهاتهم تستند إلى دليل من السماع أو القياس ، وهذا ما يسميه الأصوليون بالتوجيه الاستدلالي ، وقد يشتمل السماع على كلام العرب الفصيح شعره ونثره ، والقرآن الكريم بقراءته فضلاً عن اللهجات العربية المختلفة ، وصنيعهم هذا لهدف واحد هو حفظ اللغة من العبث والفوضى ووضع أنظمة وضوابط تعصمها من الخطأ ، ولكن هذه الضوابط والقوانين لم تسر على نتائج اللغة جميعها من شعر ونثر حتى إن هذه الضوابط قد تتقاطع مع نصوص القرآن الكريم ، فلجأ النحاة إلى وجوه من التأويل كالقول بالزيادة والتضمن ، والحذف والتقديم والتأخير والإضمار وغيرها من الوجوه التي تجعل النص اللغوي متسقاً مع القاعدة النحوية(٢).

ولهذا لم يطعنوا فيما وضعوا من قواعد، وبهذا أصبح التأويل عندهم مجالاً خصباً واسعاً في التماس الأعدار النحوية التي أقرها النحاة، وقد سمت هذه الأعدار بالنحو إلى الأفضل (٣).

(١) ينظر الإيضاح في علل النحو: ٦٤.

(٢) ينظر أصول التفكير النحوي: ٢٥٨، والأصول دراسة ايستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: الدكتور تمّام حسان: ١٣٩.

(٣) ينظر التأويل النحوي في القرآن الكريم: الدكتور عبد الفتاح الحموز: ٢١/١-٢٢، والعدول في العربية: عبد العزيز عبد الله محمد: ٢٠٣ رسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

وهذا كله يحصل في التأويل إذا كان العنصر المراد تأويله ذا أصل قريب أو ظاهر بحيث لا يتطرق الذهن إلى إمكان رده إلى أصل غيره، وإن كان ذا أصل بعيد أو ممتنع لا ينسجم مع أصل ظاهر أو قريب سمي الوجه التأويلي تخريجاً، ويتضح مما تقدم أن التوجيه التأويلي لا يخرج عن وجهي الرد أو التخريج (١). وأصلها كلها التوجيه.

وبذلك يمكن القول إنَّ الخلاف النحوي يعد معيناً لا ينضب يمد التفكير النحوي، لأنَّ الخلاف لا ينشأ من فراغ بل يستند إلى دليل من السماع أو القياس أو استصحاب الحال سواء أكان هذا الخلاف بين بصري وكوفي أم بين البصريين أنفسهم، وقد وصل أوج درجته في القرنين الثاني والثالث، وقد يقع بين استاذ، وتلميذه، وبين متعاصرين، وقد يكون بين مقتدٍ ومقتدى به، وكل منهم يحتاج إلى إعمال عقله لتأييد ما ذهب إليه، إذا اعترض أو أنصف أو أراد توجيهها أو تخريجها أو تأويلها.

(١) الأصول: ٢٣٢.

المبحث الأول:
التوجيه النحوي وفيه مطلبان:
المطلب الأول:
التوجيه عند النحاة وأقسامه
المطلب الثاني:
نماذج تطبيقية للتوجيه عند المبرد

أولاً: التوجيه في المعاجم العربية:

الوجه عند الخليل: مستقبل كل شيء، والجهة، النحو يقال: أخذتُ
جهة كذا، أي نحوهم. (١)

والواو والجيم والهاء عند ابن فارس أصلٌ يدلُّ على مقابلة الشيء
ووجهت الشيء جعلته على جهة واحدة، وأصل جهته وجْهته. (٢)

وفي اللسان وجه الكلام السبيل الذي تقصده به، وصرفتُ الشيء
عن وجهته أي: سننِه، وجهة الأمر وجْهته ووجْهته: وجْهته، وما له جهة
في هذا الأمر ولا وجه، أي لا يبصر وجه أمره كيف يأتي له. والجهة،
والوجهة جميعاً: الموضع الذي تتوجه إليه وتقصده، وظل وجهته أمره أي
قصده، والوجهة: القبلة، وشبهها في كلِّ وجهة، أي في كلِّ وجه استقبلته
وأخذت فيه. (٣)

ووجه الإنسان محيّاه، والمواجهة المقابلة، ولقيته وجاهاً ومواجهةً،
قابلته وجهاً بوجه. (٤) وأصل الكلام معناه في أصل وضعه، أو قصد صاحبه،
والكشف عن هذا الأصل هو توجيه له، وصرف الكلام عن جهته، أي:
عن حقيقته في معناه، فالفعل (وجهه) والفاعل (موجهه) والشيء الذي وقع
عليه فعل الفاعل (موجهه) والفعل برمته (توجيهه)، يقال: وجهت الريح
الحصى توجيهاً إذا ساقته، وشيء موجه، إذا جعل على جهة واحدة لا

(١) العين: ٦٦/٤ مادة (وجه).

(٢) معجم مقاييس اللغة: ٨٨-٨٩/٦ مادة (وجه).

(٣) لسان العرب: ٤٥٣/١٧-٤٥٥ مادة (وجه).

(٤) المصدر نفسه: ٤٥٣/١٧-٤٥٤ مادة (وجه).

يختلف^(١).

والتوجيه في الكلام هو محاولة الكشف عن السبيل الذي قُصد إليه، أو قصد منه ببيان أصله ومعناه، فالتوجيه إذن لا يكون إلا حيثما يكون هناك شيء صرف عن جهته ويتطلب الكشف عن وجهته، والتوجيه يعني العملية التي يقوم بها الموجه لأجل إعطاء شيء ما وجهته، وبكلام آخر هو الكشف عن وجهة الشيء ببيان أصله^(٢).

وعلى الرغم من أن المصطلح بهذا التحديد لم يرد عند القدماء لكن استعمالهم للوجه دلّ على هذا المفهوم، قال الخليل: ((الطاغوت على أوجه هي قوله تعالى: -﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ﴾. (٣)، هو اسم واحد، ﴿اجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾. (٤) اسم تأنيث يعني اللات والعزى، وقوله ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ﴾. (٥) تاوؤة زائدة مشتق من طغى أو أطغاه الله، فهو طاغ، وهم طاغوت، والطاغية المكان المشرف من الجبل ويقال: سمعت طغيئة أي صوته)). (٦).

(١) المصدر نفسه: ٤٥٣/١٧ مادة (وجه).

(٢) أثر كلام العرب في التوجيه النحوي للأداة دراسة في كتب حروف المعاني العامة، بكر عبد الله خورشيد: ١٦ رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٠م - ١٤٢١هـ.

(٣) سورة النساء: ٦٠.

(٤) سورة النحل: ٣٦.

(٥) سورة البقرة: ٢٥٦.

(٦) العين: ٤٣٥/٤ مادة (طغي)، وينظر أثر كلام العرب في التوجيه النحوي للأداة: ١٦. للأداة: ١٦.

ثانياً: التوجيه عند النحاة: -

و كما شاع استعمال (الوجه) عند اللغويين في المعاني التي استعمالها العرب و المحتملة للكلمة في السياقات المختلفة، شاع استعماله أيضاً بهذا المفهوم في كتب النحو، وكذلك استعماله ليدلّ على الأنماط التركيبية الجائزة في النحو، وقد وردَ هذا عند المبرّد -رحمه الله- فعلى سبيل المثال ذكره الوجه الآخر، أو الوجه الثاني^(١). أو قوله يأتي على أوجه أو ضروب^(٢). أو صُرفَ على وجوه^(٣).

والتوجيه النحوي ينضبط تحت قواعد وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية (سماعاً كانت أم استصحاباً أم قياساً) تستعمل لاستنباط الحكم^(٤).

والمقصود بالحكم هو الإقرار الذي يصدر عن النحوي إزاء مسألة ما وهو بطبيعة الحال الركن الرابع من أركان القياس^(٥).

ثالثاً: أقسام التوجيه:-

أمّا (الوجه) فهو إمّا أن يكون (وجه) استدلال، وإمّا أن يكون

(١) يُنظر المقتضب: ١٦/٢ و ٤٩/٤، ١١١، ١١٨.

(٢) المصدر نفسه: ٢٠٩/٤-٢١٠.

(٣) المصدر نفسه: ١٦٦/٢.

(٤) الأصول: ٢٠٩.

(٥) يُنظر كتاب الاقتراح: ٨٠-٨١، وأصول التفكير النحوي: ١١٨، والأصول: ١٩٧، وأثر كلام العرب في التوجيه النحوي للأداة: ١٨.

(وجه) تأويل وهذا -بحسب رأي الدكتور تمام حسان- نوع من أنواع الاتساع في استعمال المصطلح، فإن كان الوجه استدلالاً سُمِّيَ التوجيه (توجيهاً استدلالياً)، وإن كان الوجه تأويلاً سُمِّيَ التوجيه (توجيهاً تأويلاً) بمعنى أن الحكم الذي يصدر عن النحوي لا بُدُّ أن يكون له أصلٌ يردُّ إليه ، وإلا فلا وجه له في العربية(١).

وبناءً على ما تقدم يمكن أن نقسم التوجيه النحوي عندَه إلى ما يأتي:

أولاً: التوجيه باستخدام السماع دليلاً على صحة الحكم :-

هو التوجيه الذي يستند فيه الحكم النحوي إلى دليل من السماع أو القياس، فإن كان الدليل من السماع كان التوجيه الاستدلالي على وجه السماع، وإن كان من القياس كان التوجيه على وجه القياس(٢). والسماع الذي يتوجه إليه الحكم النحوي ويستمد منه صحته يشتمل على:

(١) استخدام كلام العرب دليلاً على صحة الحكم :-

إن كثيراً من توجيهات المبرد -رحمه الله تعالى- كانت مبنيةً ومستندةً على كلام العرب شعره ونثره، ومن ذلك حديثه عن واو المعية (عند قولنا: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فلا يجوز ههنا الجمع بين الاثنين، فإن نهاه عن كل واحدٍ منهما على حال قال: لا تأكل السمك وتشرب اللبن على حال (٣). ففي المثال الأوّل النهي عن الجمع بينهما والواو والمعية، وفي الثاني نهى عن كل واحدٍ منهما والواو عاطفة، وفي (تشرب)

(١) يُنظر الأصول: ٢٣٢، وأثر كلام العرب في التوجيه النحوي للأداة: ١٩.

(٢) أثر كلام العرب في التوجيه النحوي للأداة: ١٩.

(٣) ينظر المقتضب: ٢٥/٢.

توجيه ثالث وهو رفعه عندما تكون الواو استئنافية والمراد به النهي عن
الأوّل وإباحة الثاني.

وقد استدلّ المبرّد في توجيهه الأوّل بقول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عارٌّ عليك - إذا فعلت - عظيم (١)

ومن توجيهاته إضمار (أن) بعد حروف ينتصب الفعل بعدها: كالفاء
والواو وأو وحتى، وهذه الحروف عوض عنها ودالة عليها، ويمتنع عند
البصريين نصب الفعل على إضمار (أن) دون عوض من هذه الحروف، ولا
يجوز عند المبرّد أن نقول: مرّه يحفرها، بنصب يحفرها، ولكن يجوز
عندة الرفع على ثلاثة أوجه، والجزم على وجه واحد أعني مرّه يحفرها.
وأحد وجوه الرفع أن يكون (يحفرها) على قول: فإنّه ممن يحفرها.
والوجه الثاني يكون على الحال، كأنه قال: مرّه في حال حفرها.
والوجه الثالث يكون على شيء قليل في الكلام، وكأنه يريد مرّه أن
يحفرها، فحذفت أن ورفع الفعل، لأنّ عاملة لا يضم (٢).

(١) هذا البيت من بحر الكامل، وهو لأبي الأسود الدؤليّ، وقيل: للأخطل، وقيل للطّرمّاح،
وقيل: لغيرهم. والشاهد فيه: (وتأتي) حيث نصب الفعل المضارع بـ (أن)
المضمرة وجوباً بعد واو المعية الواقعة في جواب النهي. يُنظر هذا البيت في:
الكتاب ٤٢/٣، ومعاني القرآن للفراء ٣٤/١، ١١٥، والمقتضب ٢٦/٢، والأصول
١٥٤/٢، والجمل ١٨٧، والأزهيّة ٢٣٤، وشرح المفصل ٢٤/٧، وشرح الكافية
الشافية ١٥٤٧/٣، وابن النّاطم ٦٨٢، ومستدرک ديوان أبي الأسود ١٦٥، ينظر
الخرزّانة: ٦١٨/٣-٦١٩.

(٢) ينظر المقتضب: ٨٤/٢ والشواهد القرآنية: ١٣٢.

وبعض النحويين من غير البصريين يُجيز النصب على إضمار (أن)
والبصريون يابون ذلك إلا أن يكون منها عوض، ونظير هذا قول طرفة:
ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مُخدي^(١)

وقد أكد المبرد مذهبهُ هذا في توجيهه لقوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي
أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾. (٢)، فقد ذكر في نصب (غير) وجهين:
أحدهما: أن يكون منصوباً بـ (أعبد) وتقدير الكلام: قل أغير الله
أعبد فيما تأمروني، وعلى هذا التوجيه لا يكون (أعبد) منصوبة بـ (أن)
مضمرة، لأن ما كان في صلة (أن) لا يجوز أن يعمل فيما قبلها، واختار
المبرد هذا الوجه واستحسنه.

(١) هذا البيت لطرفة بن العبد ورد في ديوانه ص ٤٦، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله
"أحضر الوغى"، هذا الفعل يروى بروايتين، الأولى: برفع "أحضر" وقد رواه
سيبويه على هذا الوجه، ورواه ابن هشام في المغني ليستشهد به على رواية
الرفع، وهذه الرواية هي الأصل عند الفريقين، فإن الأصل أن يرتفع المضارع ما
لم يسبقه ناصب ولا جازم، والرواية الأخرى بنصب "أحضر" على أنه فعل مضارع
منصوب بأن المصدرية محذوفة، قال الأعمش "وقد يجوز النصب بإضمار أن
ضرورة، وهو مذهب الكوفيين وهو من شواهد سيبويه ٤٥٢ / ١، والمقتضب
٨٥ / ٢، وابن منظور (أن ن)، وابن يعيش في شرح المفصل ص ١٦٩، وابن هشام
في مغني اللبيب رقم ٦٢٦، وابن عقيل رقم ٣٣٣، وشرحه العيني ٤ / ٤٠٢ بهامش
الخرانة وأنتشده رضي الدين وشرحه البغدادي في الخزانة ١ / ٥٧، و ٣ / ٥٩٤
، والإتصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٥٥٩ - ٥٦٠ ،
(٢) سورة الزمر: ٦٤.

والوجه الثاني: أن يكون منصوباً بـ(تأمروني) وقد كرّه المبرّد هذا الوجه لبعده (١).

(٢) استخدام القرآن الكريم والقراءات دليلاً على صحة الحكم :-

ومن التوجيهات الاستدلالية المهمة القرآن الكريم وقراءاته، وقد ذكرت فيما مضى أن المبرّد -رحمه الله تعالى- اهتم بالشاهد القرآني وقد أعطاه الحظ الأوفر بين شواهد الأخرى (٢). ولا عجب أن يتفرد الشاهد القرآني في توجيهاته النحوية، وهذه سمة بارزة في منهجه والأدلة عليها كثيرة ويمكن أن يُذكر طرفٌ منها:

أجاز النحاة وقوع (لولا) على ضمائر الخفض وحجّتهم ما ورد في شعر العرب، أمّا المبرّد فلم يجوز وقوعها إلا على ضمائر الرفع المنفصلة، وتوجيهه هذا يستند على القرآن الكريم، ولم يلتفت إلى المروي من نظم العرب الذي احتج به النحويون. فالضمير بعد (لولا) لم يقع في كتاب الله العزيز إلا منفصلاً، قال تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ (٣)، وهو ما احتج به المبرّد في معرض رده على سيبويه والأخفش، فهو يرى أن (لولا) ولولاك) لحن وإن أجازّه البصريون (٤).

(١) ينظر المقتضب: ٨٥/٢-٨٦.

(٢) ينظر مقدمة المقتضب: ١١٦.

(٣) سورة سبأ: ٣١.

(٤) المقتضب: ٧٣/٣ وينظر الكامل: ٣/٣٤٥، وتذكرة النحاة: أبو حيان الأندلسي: ٧١٢، وتاريخ النحو وأصوله: ١/٢٦٨، والشواهد القرآنية في النحو عند المبرّد:

أما سيبويه والأخفش فقد أجازا وقوع الضمير المتصل بعد (لولا)
واستشهد سيبويه ببيت يزيد بن الحكم الثقفى:
وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي (١)

وجملة القول أنّ توجيه المبرد هذا لم يلق قبولا عند النحاة نظرا لما
ورد من كلام العرب وشعرهم، قال ابن الأباري: ((وأما إنكار أبي العباس
المبرد جوازه، فلا وجه له، لأنه قد جاء ذلك كثيرا في كلامهم وأشعارهم
وعدم مجيء الضمير في التنزيل لا يدل على عدم جوازه)). (٢)
ولم يسلم المبرد -رحمه الله- حتى من المرادي، فوصف إنكار
المبرد لرواية (لولاك) بأنه هذيان (٣)، وإن كان هذا الوصف لا يليق بمقام
المبرد ومكانته، ولعل المبرد لم يسمع بيتاً من العرب برواية (لولاك)، أو
أنه كان يشك ببيت يزيد بن الحكم فلا يعده فصيحاً. ومما لا شك فيه أن
الأساليب العربية مهما ارتفعت ورقت فإنها لا ترتقي إلى مستوى النص
القرآني، والذي فعله المبرد في هذه المسألة أنه فضل النص القرآني على
كلام العرب، ولا يخفى أنّ القرآن الكريم كتاب العربية الأول.

- (١) البيت من بحر الطويل من قصيدة ليزيد بن الحكم الثقفى يعاتب أخاه أو ابن عمه
أوردها له القالي في الأمالي ١/ ٦٨، وصاحب الخزانة ١/ ٤٩٦، وينظر الكتاب:
٣٧٣-٣٧٤، والأمالي الشجرية: ٢/ ٢١٢، والإتصاف في مسائل الخلاف:
٢/ ٦٩١، والمنصف ١/ ٧٢، والأزهية ص ١٧١
(٢) الإتصاف: ٢/ ٦٩٠-٦٩٤، وجهود المبرد اللغوية والصرفية والنحوية في كتاب
الكامل: ٨٩.
(٣) الجنى الداني: ٦٠٥.

وللمبرد رغبة ملحّة في أن تجري المسائل على نظام مستقيم
وقياس مطرد، فدفعه ذلك إلى أن يُنكر بعض الروايات التي تخالف القياس
العام، واستكثر من ذلك حتى عرّض نفسه لأن يقول فيه علي بن حمزة:
(لو تشاغل أبو العباس بمَلحِ الأشعار ونُتف الأخبار وما يعرفه من النحو
لكان خيراً له من القطع على كلام العرب، وأن يقول: ليس كذا من كلامهم،
فلهذا رجالٌ غيره ويا ليتهم أيضاً يسلمون)).(١)

ويرى أبو الفتح ابن جني أنّ اعتراض المبرد إنّما هو رد للرواية،
وتحكّم على السماع بالشهوة، مجردة من النصفّة، ونفسه ظلم لا من جعله
خصمه. (٢)

ومن توجيهاته الاستدلالية الأخرى المعتمدة على القرآن الكريم
وقوع (ما) الموصولة على الآدميين، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفْرُوجِهِمْ
حَافِظُونَ. إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾.(٣)
و(ما) الموصولة تقع على غير الآدميين وعلى صفات الآدميين(٤).
وله توجيهات كثيرة غير ما ذكر (٥).

(١) مقدمة المقتضب: ١٠٨، والتنبيهات على أغاليط الرواة: ١٢٤، وبقية التنبيهات
على أغالط الرواة: ٢٣.

(٢) الخصائص: ٧٥/١.

(٣) سورة المؤمنون: ٥-٦.

(٤) المقتضب: ١٨٥/٤ و٢١٨، وينظر مغني اللبيب: ٢٩٦/١، والجنى الداني: ٣٣٦.

(٥) ينظر المقتضب: ١٢٩/١، و٢٣٢/٣ و٢٤٥، و١٨٣/٤ و٢٤٦.

أما القراءات القرآنية فقد حظيت بنصيب موفور في توجيهات المبرد
للمسائل النحوية (١) و إليك بعض النماذج:-

(أ) فمن ذلك توجيهه لقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزِيزٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ (٢)،
فعنده لا يكون في (عزير) إلا التنوين، لأنه ابتداء وخبر، ومن قرأ
(عزير ابن الله) فإنما أراد خبر ابتداء كأنهم قالوا: هو عزير ابن
الله. (٣)

وقراءة التنوين هي قراءة عاصم والكسائي ويعقوب، وقرأ الباقر بغير
تنوين لكونه لا ينصرف للعجمة والتعريف أو لالتقاء الساكنين (٤).

(ب) ومن توجيهاته توجيهه لقراءة الحسن في قوله تعالى:
﴿ص. وَالْقُرْآنِ﴾ (٥)، فإنه لم يجعله حرفاً ولكنه فعل، إنما أراد: صاد
بالقرآن عملك أي عارض بالقرآن عملك من قولك: صاديت الرجل أي

(١) المبرد والقراءات القرآنية، بحث للدكتور علي ناصر غالب، مجلة المورد، المجلد
التاسع والعشرون، العدد الرابع، ٢٠٠١م - ١٤٢١هـ: ٣٦.

(٢) سورة التوبة: ٣٠.

(٣) ينظر المقتضب: ٣١٦/٢.

(٤) ينظر النشر في القراءات العشر ج ٣ ص ٩٥، وغيث النفع في القراءات السبع
٢٧٢/١، والقراءات وأثرها في علوم العربية ٢٧٣/١، والمكرر فيما تواتر من
القراءات السبع وتكرر ١٤٩/١، و إتحاف فضلاء البشر: ٢٤١، و المبرد
والقراءات القرآنية: ٣٦.

(٥) سورة ص: ١.

عارضته ، ومنه (فأنت له تصدّي) أي تعرض (١).
(ج) ومن توجيهاته أنه لا يُجيز العطف على معمولي عاملين مختلفين،
ولهذا رفض قراءة النصب في قوله تعالى: ﴿وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا
أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ
آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (٢)، فقد عطف على معمولي عاملين هما (إنّ) وحرف
الجر (في) ، وقد عاب النحاة العطف على عاملين لأن حرف العطف إنّما
وضع لينوب عن العامل ويغني عن إعادته (٣). وقد ذهب سيبويه أيضاً إلى
منع العطف على معمولي عاملين مختلفين منعاً مطلقاً (٤).
وذكر المبرّد أنّ الأخفش يجيز العطف على معمولي عاملين مختلفين (٥).
وله توجيهات كثيرة أخرى غير ما ذكر (٦).

(٣): استخدام لغات العرب دليلاً على صحة الحكم النحوي:

إنّ لغات العرب تمثل وجهاً من وجوه الاستدلال التي احتج بها المبرّد، ومن

(١) المقتضب: ٢٣٨/١-٢٣٩، وينظر المبرّد سيرته ومؤلفاته: ٣٠٣، والآية في سورة
عبس: ٦.

(٢) المقتضب: ١٩٥/٤، وينظر الكامل: ٢٨٧/١ و ٩٩/٣، والآية في سورة الجاثية: ٥
واختلف القراء في (آيات) فقرأ حمزة والكسائي ويعقوب بكسر التاء وقرأ الباقون
بالرفع، ينظر النشر في القراءات العشر: ٣٧١/٢.

(٣) ينظر شرح المفصل: ٢٧/٣-٢٨، وجهود المبرّد اللغوية والصرفية والنحوية في
كتاب الكامل: ٥٠.

(٤) الكتاب: ٦٥-٦٦.

(٥) المقتضب: ١٩٥/٤، وينظر الكامل: ٩٩/٣.

(٦) ينظر المقتضب: ٢٨٣-٢٨٤ و ٢٠/٢، و ١٨٩ و ١٠٥/٤.

ذلك:

(١) إعمال (ما) الحجازية عمل (ليس) بناءً على أن ذلك من خصائص لغة الحجاز، فقالوا: - (ما زيداً قائماً فتقع مبتدأه وتنفي ما يكون في الحال ، وما لم يقع ، فلماً خلّصت في معنى (ليس) ودلّت على ما تدلُّ عليه ، ولم يكن بين نفيهما فصل البتة حتى صارت كلُّ واحدة تُغني عن الأخرى أجروها مُجراها).^(١)

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾. ^(٢) ، و ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾. ^(٣) ، فعملت (ما) عمل (ليس) ، والحروف تعمل إذا كانت مختصة، أي تدخل على الاسم ولا تباشر الفعل، أو تباشر الفعل ولا تقرب الاسم ، ولكن هذه القاعدة لا تطرد في كلام العرب ، ومع هذا فلغة القرآن الكريم تعضدها وتساندها.^(٤)

(ب) ومن توجيهاته وقوع (هَلُمَّ) للواحد والاثنين والجمع على لفظٍ واحد، قال الله تعالى: - ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾. ^(٥) وهذه لغة حجازية. أمّا بنو تميم فيجعلونها فعلاً صحيحاً، ويجعلون الهاء زائدة، فيقولون: (هَلُمَّ يا رجل، وللاثنين هَلُمَّا، وللجماعة هَلُمَّوا، وللنساء

(١) المقتضب: ١٨٨/٤.

(٢) سورة يوسف: ٣١.

(٣) سورة المجادلة: ٢.

(٤) ينظر أصول النحو العربي: ١٥٤.

(٥) سورة الأحزاب: ١٨.

هَلْمُنْمَنَ (١).

(٤): التوجيه باستخدام القياس دليلاً على صحة الوجه :

أما إذا كان الوجه قياسياً فإنه إما أن يكون بحمل اللفظ على اللفظ أو اللفظ على المعنى، فيسمى الوجه حينئذٍ (حماً) أو أن يكون بتعليل القياس بعلّة طرد أو شبه أو بتعليل قاعدة فيكون وجهه حينئذٍ من قبيل (التعليل) (٢). وفيما يأتي توضيح لكل منهما:

(أ): الحمل على المعنى وعلى اللفظ: -

هي قواعد تنظم العلاقة بين النص والقاعدة لتنتج أثرها في مجال التطبيق، وقد تركت هذه القواعد آثاراً عميقة الغور في التراث النحوي (٣). ومن ثم قرر ابن جنّي ((أنّ هذا الشرح يدلُّ على غور في العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، وقد ورد في القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً)). (٤) ولم يغفل المبرّد -رحمه الله- عن هذا، فقد وجّه كثيراً من مسائله هذا التوجيه فحملها على المعنى، ومن ذلك ما ساقه لتوجيه هذه المسألة في بيت من الشعر:

الحربُ أوّل ما تكون فُتْيَةً تسعى بزيتها لِكُلِّ جَهول (٥)

(١) المقتضب: ٢٠٢/٣ - ٢٠٣، وينظر الخصائص: ١/١٦٨.

(٢) الأصول: ٢٣٢، وينظر أثر الكلام العربي في التوجيه النحوي للأداة: ٢٠.

(٣) أصول التفكير النحوي: ٢٨٦.

(٤) الخصائص: ٢/ ٤١١، وينظر أصول التفكير النحوي: ٢٨٦.

(٥) البيت من بحر الكامل روى برفع الحرب وأول وفتية، وبنصب أول ورفع ما عداه، وبرفع الحرب ونصب ما عداه، وبنصب فتية ورفع ما عداه. ينظر الكتاب ١/

اختار المبرّد ومن قبله الأخفش رواية نصب فُتيةً ، وهو أنّ (الحرب) مبتدأ
و(أول) مبتدأ ثانٍ وفتية حال سدّ مسدّ الخبر ، وعلى وفق هذا التوجيه لا
تطابق الحال صاحبها من حيث التذكير والتأنيث ، إلا أنّ المبرّد علل وقوع
(فتية) بلفظ التأنيث حال من (أول) وهو مذكر بالحمل على المعنى(١) ،
وذكر سيبويه ثلاث روايات ، الأولى برفع (أول) ورفع (فتية) ، على أن
يكونا مبتدأ وخبراً ، وأنّ الخبر لاكتساب أول التأنيث بإضافته إلى مؤنث ،
والتقدير: أول أحوالها فتية. قال سيبويه: ((ولكنه أنّ الأول كما تقول:
ذهبت بعض أصابعه)). والجملة من المبتدأ وخبره خبر الحرب، وأجاز
الأعلم أن يكون (أول) بدلاً من الحرب (٢). والرواية الثانية بنصب (أول)
ورفع (فتية)، ف(أول) منصوب على الظرفية، وأجاز سيبويه أن يكون
حالا، ويضعفه أنّه مضاف إلى المصدر المؤول وهو معرفة والحال نكرة،
وفتية خبر الحرب)).

والرواية الثالثة برفع (أول) ونصب (فتية) ف(الحرب) مبتدأ و(أول)
مبتدأ ثانٍ و(فتية) حال سدّ مسدّ الخبر والجملة خبر المبتدأ الأول وهو

٢٠٠، والأصول في النحو ٣٥٨/١، وشرح أبيات سيبويه ١٩٣/١، والانتخاب
لكشف الأبيات المشكّلة في الاعراب ٦٦/١
(١) ينظر المقتضب: ٢٥١/٣.
(٢) الكتاب: ٤٠١/١-٤٠٢، وينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٤٢٠/١،
والمقتضب: ٢٥١/٣ هامش رقم ٢، والبيت نسبه سيبويه إلى عمرو بن معد يكرب
وروايته تسعى ببيتها.

(الحرب)(١). وهذه الرواية اختارها المبرد -رحمه الله-

كما حمل على المعنى قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ
إِلَيْكَ﴾ (٢)، لأنَّ (مَنْ) وإن كان موحد اللفظ فإنَّ معناه الجمع (٣). ومثله
قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مَّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ (٤) ، فمعنى (أحد) الجمع
وإن كان مفرد اللفظ.

وساق المبرد شاهدين آخرين من القرآن الكريم لتوجيه تذكير العدد (ثلاث)
في قول عمر بن أبي ربيعة:

فكان مجيبي دون من كنت أتقي
ثلاث شُخوصِ كاعبانٍ ومُعصِر (٥)

فالعدد (ثلاث) ورد بصيغة التذكير ، لأن المعنى واقع على امرأة ، وجعل
الشخص بدلاً من امرأة إذ كان يقصدها بدلالة قوله: كاعبان ومعصر ، كما
وقع المعنى على (حسنات) في قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ

(١) الكتاب: ٤٠٢/١.

(٢) سورة يونس: ٤٢.

(٣) المقتضب: ٢٥١/٣-٢٥٢، وينظر الشواهد القرآنية في النحو: ١٤٥.

(٤) سورة الحاقة: ٤٧.

(٥) ينظر ديوانه: ١٢٤، والبيت من شواهد الكتاب ٢ / ١٧٥ على تأنيث الشخص

مراعاة لمعناه، لأنه أراد به المرأة، فلو قال: ثلاثة شُخوص كان أجود لأن الشخص
ذكر وأن كان لأنثى، ويروي: فكان نصري، وينظر: الكامل/ ٣٨٥، وشرح
السيرافي ١ / ٢٢٥، والأغاني ١ / ٨٣، والتمام في تفسير أشعار هذيل/
١٢٨، والحامسة/ ١٦٧، والخصائص ٢ / ٤١٧، والمقتضب ٢ / ١٤٨، والخزانة ٣ /
٣١٣.

أَمْثَالَهَا ﴿١﴾ ، فذكر العدد (عشر) ، وكما أنتَ العدد (اثنًا عشرة) في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ اِثْنَيْ عَشَرَ اَسْبَاطًا﴾ (٢) ، لوقوعه على معنى جماعات وليس على الأسباط (٣).

ومن هذا كلامه على الضمير العائد على الاسم الموصول ، فقولنا: أنا الذي قمتُ وأنتَ الذي ذهبت ، فعندَهُ جائز ولم يكن الوجه وإنما الوجه عند المبرد هو: أنا الذي قامَ وأنتَ الذي ذهب ، وجوازه بالتاء أعني (قمت، ذهبت) لأنه مسبوق بـ(أنا وأنت) فيحمل على المعنى ، ومما جاء من هذا المعنى قول الشاعر:

وأنا الذي قَتَلْتُ بَكَراً بِالْقَنَا وتركتُ تَغَلَّبَ غَيْرَ ذَاتِ سَنَامٍ (٤)

ويلاحظ في توجيهات المبرد أنه يرجح بعض التوجيهات على غيرها كالمسألة السابقة، وقد يتكرر هذا عنده ، ويدل على ذلك قوله: ((ما يحمل على المعنى وحمله على اللفظ أجود)) (٥) ، وهناك توجيهات أخرى

(١) سورة الأنعام: ١٦٠.

(٢) سورة الأعراف: ١٦٠.

(٣) المذكر والمؤنث: ١٠٨-١٠٩، وينظر المقتضب: ١٤٨/٢، والشواهد القرآنية في

النحو: ١٤٥-١٤٦.

(٤) ينظر المقتضب: ١٣١/٤-١٣٢، وشرح الكافية: ٤١/٢-٤٢، و الأصول في النحو

٣٠٩/٢، والمقصود والممدود لابن ولاد ٨٨، و الحل في شرح الجمل

٢٠/١، والبيت نسبة المبرد إلى المهلهل.

(٥) المقتضب: ١١٢/٤ و ٣٧١.

غير ما ذكر. (١)

(ب) : تعليل قياس بعلة طرد أو شبهه :-

قسّم النحاة القياس النحوي إلى ثلاثة أنواع: قياس علة وقياس طرد وقياس شبه. والقياس إمّا أن تراعى فيه العلة وإمّا ألا تراعى (٢).
وقياس العلة أن يكون بعلة مناسبة كرفع نائب الفاعل قياساً على الفاعل (٣). وإذا كانت العلة غير مناسبة سمي القياس (قياس الطرد) ، كقول النحاة إنّ (ليس) مبنية لا طراد البناء في كلّ فعل غير متصرف. (٤)
أمّا علة الشبه فإعمال (ما) في الخبر لشبهها بـ (ليس) فهي أشبهت الفعل فدلت على معناه كقولنا: ما زيدٌ منطلقاً ، لأنّ المعنى: ليس زيدٌ منطلقاً ، وما أشبهه في اللفظ ، ودخل على الابتداء والخبر دخول كان و(إن) وأخواتها ، وكذلك تنفي ما يكون في الحال (٥).
ومن علل الشبه جعل (لا) بمنزلة (ليس) لاجتماعهما في المعنى ولا تعمل إلا في النكرة كقولنا: لا رجلٌ أفضل منك (٦). ومثله:

(١) المصدر نفسه: ٢٩٥/٢ ، و ٢٧٢/٣ ، و ٢٠٨/٤ .

(٢) الأصول: ١٦٨ .

(٣) المقتضب: ٥٠/٤ ، وينظر الأصول: ١٦٨ .

(٤) الأصول: ١٦٨ .

(٥) المقتضب: ١٩٠/٣ ، و ١٨٨/٤ .

(٦) المقتضب: ٣٨٢/٤ .

مَنْ صَدَّ عَنْ نيرانها فأنا ابن قيس لا بَرَأحُ (١)

وعند المبرد لا تعمل في المعرفة ، فإن كانت معرفة لم تكن إلا رفعاً .

(ج) : التعليل بقاعدة:

ومن التعليل بالقاعدة نيابة حروف الجر بعضها عن بعض عند المبرد ، وهذا يفند الزعم الذي يذهب إلى أن البصريين يمنعون نيابة بعض الحروف عن بعض (٢) .

وقد وجّه المبرد بعض مسائله النحوية بنيابة حرف مكان حرف ومنها حروف الجر إذ يُبدّل بعضها مكان بعض ، ومن هذه الحروف وقوع (في) بمعنى (على) في قوله تعالى: ﴿وَأَصْلِبْكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ (٣) ، وقدرها بمعنى (على جدوع) ، ونظير هذا ما ذهب إليه في قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ سَلْمٌ

(١) البيت من بحر الكامل قائله سعد بن مالك القيسي، وقوله: ابن قيس: أي: قيس بن ثعلبة الحصن المعروفة بشجاعتها والبراح، مصدر: برح براحا إذا زال من مكانه. وانظر: الكتاب ١ / ٣٥٤. والمقتضب ٤ / ٣٦. وشرح السيرافي ٣ / ٦٢. والتمام في تفسير أشعار هذيل / ٥٤. وشرح الحماسة ٢ / ٧٣. والإتصاف / ٣٦٧. وابن = يعيش ١ / ١٠٨. وأمالى ابن الشجري ١ / ٢٨٢. والمغني ١ / ٢٦٤. والخزانة ١ / ٢٢٣. والعيني ٢ / ٦٠. والأشباه والنظائر ٤ / ٦٠. والسيوطي ٢٠٨ ، والتصريح ١ / ١٩٩ ، والأشموني ١ / ٤٢٢ ، ورفص المباني: المالكي: ٢٦٢ ، والأمالى الشجرية: ٢٨٢/١ .

(٢) الإتصاف في مسائل الخلاف: ٤٨١/٢ .

(٣) سورة طه: ٧١ .

يَسْتَمْعُونَ فِيهِ ﴿١﴾، أي يستمعون عليه^(٢).

ومثله قول الشاعر:

هُمُ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جَذَعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا^(٣)

أي: على جذع نخلة.

واستدل كذلك بـ(من) بمعنى الباء بقوله تعالى: ﴿لَهُ مَعْقَبَاتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ

وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾^(٤)، والتقدير: بأمر الله^(٥)

وتأتي على بمعنى (عن) واستدل على ذلك بقول الشاعر:

إِذَا رَضِيْتُ عَلِيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا^(٦)

(١) سورة الطور: ٣٨.

(٢) المقتضب: ٣١٩/٢، وينظر الكامل: ٩٧/٣، والشواهد القرآنية في النحو: ١١١،

وتناوب حروف الجر في لغة القرآن: الدكتور محمد حسن عواد: ٣٧.

(٣) ذكره المبرد في المقتضب: ٣١٩/٤، وفي الكامل: ٩٨/٣ غير منسوب، ونسبه أبو

الفتح في الخصائص: ٣١٣/٢ إلى امرأة من العرب، ونسبه ابن الشجري في

أماليه: ٢٦٧/٢ إلى سويد بن أبي كاهل اليشكري.

(٤) سورة الرعد: ١١.

(٥) الكامل: ٩٨/٣.

(٦) البيت من بحر الوافر، وهو للحميف العقيلي يمدح حكيم بن المسيب القشيري، ينظر

المقتضب: ٣٢٠/٢، الكامل: ٩٨/٣، وأمالى ابن الشجري: ٢٦٩/٢، وهو من

شواهد ابن هشام في مغني اللبيب "رقم ٢٢٥" وفي أوضح المسالك "رقم ٢٩٨"

والأشموني "رقم ٥٥٣" وابن الناظم في باب حروف الجر من شرح الألفية؛

وشرحه العيني "٣/ ٢٨٢ بهامش الخزانة"

أي عني. وقال الآخر:

غدت من عليه تنفُضُ الطلَّ بعد ما رأت حاجبَ الشمس استوى فترفَعَا (١)

يتضح مما تقدم أنَّ المبرِّد قد أجاز وقوع بعض حروف الجر موقع بعض ، وهذا ظهر جلياً من خلال توجيهاته لهذه الشواهد ، وقد ذهب الدكتور محمد حسن عواد إلى أنَّ هذا مذهب كوفي قد استهوى بعض المتأخرين كابن مالك ، وما تم اثباته يفند ما ذهب إليه (٢).

(١) المقتضب: ٣٢٠/٢ ، والبيت نسبةً في الكامل: ٩٨/٣ إلى ابن الطَّريَّة.

(٢) والشاهد: «من عليه»، فقد جاءت «على» هنا اسماً؛ لدخول حرف الجر عليه، أي: غدت من فوقه؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر. اللسان «علا»، وشرح المفصل ج ٧/٣ ، وتناوب حروف الجر في لغة القرآن: ١٢.

المبحث الثاني
التأويل النحوي وفيه مطلبان:
المطلب الأول:
التأويل النحوي (مفهومه ووسائله)
المطلب الثاني:
نماذج تطبيقية للتأويل عند المبرد

أولاً: التأويل في المعاجم اللغوية

التأويل مصدر أول يُؤوّل وفي اشتقاقه قولان:-

١-أنه من: آل يؤول أولاً ومآلاً، أي عادَ ورجع، ويقال: أولّ الكلام تأويلاً ، وتأوّلته: دبره وقدره وفسّره ، وقيل: إنَّ أصله من المآل وهو العاقبة والمصير.

٢-إنّه مشتق من الإيالة، وهي السياسة، فكأنّ المؤوّل للكلام يسوسه ويضعه موضعه ، وتقول العرب: قد ألنا وإيلَ علينا أي: سُسنا وسيسَ علينا، أي: ساسنا غيرنا^(١).

ثانياً: مفهوم التأويل عند النحاة :-

تشيع لفظة التأويل في مؤلفات النحو المختلفة، ويمكن أن نتحسس هذه اللفظة في بواكير نشأة النحو، ويظهر ذلك في قول الفرزدق لعبد الله بن أبي اسحق الذي سأله عن رفع مجلف في قوله:

وعضُّ زمانٍ يابنَ مروانٍ لم يدع
من المالِ إلا مُسحتاً أو مجلفاً^(٢)
(علينا أن نقول وعليكم أن تتأوّلوا)^(٣).

(١) لسان العرب: ٣٣/١٣-٣٦ مادة (أول) وينظر التعريفات: ٣٤ وتاج العروس:

الزبيدي: ٣١٤/٧-٣١٦ مادة (أول) والتأويل النحوي: ١٢/١.

(٢) البيت من بحر الطويل والمعنى: إن شدة الزمان وقسوته لم تتركنا لنا من الرزق إلا القليل اليسير، فارحمنا يا بن مروان. ينظر: شرح ديوانه: ١١٧/٢، الخصائص ١٠٠/١، وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ٢٠٠/١، والمدارس النحوية ٢٣/١، والخزانة ١٤٤/٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٧٩.

(٣) نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ٢٧-٢٨ وينظر الإتصاف في مسائل الخلاف: ١٨٨/١ الهامش.

والتأويل كثير في ثنايا اللغة والتراث النحوي، ولذلك قال سيبويه: " وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً" (١). ، وإن ظاهرة التأويل تشيع - أيضا - في مؤلفات النحو المختلفة ، فهي " تدور في فلك حمل النص على ظاهره لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي" (٢) ويمكن تعريف التأويل بأنه : " محاولة إرجاع النصوص التي لم تتوفر فيها شروط الصحة نحويًا إلى مواقف تتسم بالسلامة النحوية، أو بتعبير آخر هو: صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد" (٣) أو هو" صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية لتقدير وتدبر، وأن النحاة قد أولوا الكلام وصرفوه عن ظاهره؛ لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه" (٤)

ثالثاً: آراء النحاة في التأويل :-

اختلفت آراء النحاة في ظاهرة التأويل على النحو التالي: -
يمتدح الأستاذ على النجدي ناصف التأويل ومظاهره؛ من حذف وتقدير وخلافه، ودافع عنه دفاعاً شديداً، ويرى أن " حقيقة التأويل والتقدير، وهذا عملها في النص ومكانها منه، ضرورة استجوبتها سماحة

(١) الكتاب لسبويه ١ / ٣٢.

(٢) التأويل النحوي في القرآن؛ لعبد الفتاح أحمد الحموز، رسالة دكتوراه، دار العلوم، القاهرة ١٩٨١م
١٠/١

(٣) الحذف والتقدير؛ لعلي أبو المكارم، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، القاهرة، ١٩٦٤م ص ٢٠٠.

(٤) أصول النحو؛ لمحمد عيد، ط عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٢م، ص ١٨٥

اللغة وحسن مطاوعتها، ولا حيلةً لأحد في دفعها ما بقيت اللغة على ما خلقها الله محتفظةً بسمتها الأصيل وخصائصها المتميزة" (١) ويلجأ النحاة إلى التأويل الذي صنعه أذهانهم وأفرزته قرائحهم "إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، أما إذا كانت لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل" (٢)، والمقصود بالجادة هنا "قواعد النحاة وليس النطق العربي" (٣)؛ وهذا يعني أن النحاة "قد أولوا الكلام وحرفوه عن ظاهره؛ كي يوافق قوانين النحو وأحكامه" (٤). ويرى تمام حسان أن "التأويل لم يكن إلا لأمرين لا ثالث لهما وهما: الأول: -عدم صدق القاعدة على بعض ما سمع.

الثاني: - حرص النحاة على تفسير كل ما سمع في ضوء الأصول والقواعد". (٥)، ويقول أبو حيان: "أنه متى أمكن حمل الشيء على ظاهره أو على قريب من ظاهره؛ كان أولى من حمله على ما يشمل الفعل أو على ما يخالف الظاهر جملةً" (٦).

ويرى محمد عيد أن التأويل يقلب الحقائق ويبين التفكير العلمي

(١) من قضايا اللغة والنحو؛ لعلي النجدي ناصف، ط مكتبة نهضة مصر، القاهرة ١٩٥٧م، (ص ٨٨).

(٢) الاقتراح؛ للسيوطي (ص ٧٥، ٢٩).

(٣) أصول النحو العربي؛ لمحمد عيد - عالم الكتب، القاهرة - ١٩٨٢م (ص ١٨٥).

(٤) أصول النحو العربي؛ لمحمد عيد (ص ١٨٥).

(٥) الأصول؛ لتمام حسان ص ١٦٠.

(٦) البحر المحيط؛ لأبي حيان، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ٢٥٨/ ٢، ٢٥٨/ ٣٠٧.

السليم؛ لأن العناية بالأمثلة فيه ليست لدراستها، وبيان نواحيها، والوصول إلى القاعدة عن طريقها، بل انقلبت إلى نوع من التمرين؛ لتأويل ما أشكل على القاعدة... وطابع الدراسة اللغوية في القرن العشرين خاصة لم يعد يعنى بغير المادة اللغوية أساساً للوصف، وأما التأويل فإنه يبين ذلك تماماً؛ لأن مضمونه البحث عن الباطن خلف الظاهر" (١).

رابعاً: التأويل عند المبرد ووسائله:-

وردت لفظة التأويل صراحةً عند المبرد وهي تدور في فلك حمل النص على غير ظاهره ، لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي^(٢). والتوجيه التأويلي هو الذي يستند فيه الحكم النحوي إلى وجه من وجوه التأويل التي تجعل من النص الموجه آخرًا نصاً مقبولاً من الوجهة النحوية. ووجوه التأويل تجعل النص اللغوي نصاً متسقاً مع القواعد والأصول النحوية. وتشتد حاجة الموجه إلى مثل هذا التوجيه عندما يخرج النص اللغوي عن جادة النحو ، فيتأول بمعنى يرجع ما يخالف الجادة إلى الجادة من خلال وجه من وجوه التأويل ، ومعنى هذا - كما يذكر الدكتور علي أبو المكارم - أن الجادة لا تعني النصوص اللغوية ولا تدلّ على الشواهد المروية ولكنها تشير إلى قواعد النحو التي يلتزم بها النحاة عند التأويل^(٣). ويرى

(١) أصول النحو العربي، لمحمد عيد ص ٢١٣.

(٢) المقتضب: ٣/٣٣٩، ٤/١١٦-١١٧، وينظر التأويل النحوي: ١/١٧.

(٣) التأويل في النحو العربي، أهدافه ووسائله، مجلة كلية التربية، الجامعة الليبية، العدد الثاني ، ١٩٧١م: ٢٤-٢٥ وينظر أثر كلام العرب في التوجيه النحوي للأداة: ٢١ ، وجهود عباس حسن النحوية دراسة وتقويم ، حيدر محمود عبد الرزاق: =

الدكتور تمام حسان أنّ العنصر اللغوي المراد تأويله إن كان ذا أصل قريب أو ظاهر بحيث لا يتطرق الذهن إلى إمكان رده إلى أصل غيره سمي الوجه التأويلي باسم (الرد) ، وأن كان ذا أصل بعيد أو ممتنع لا ينسجم مع أصل ظاهر أو قريب سمي الوجه التأويلي فيه باسم (التخريج) ، أي أنّ التوجيه التأويلي لا يخرج عن وجهي (الرد) و (التخريج)^(١).

وسائل التأويل النحوي: -

يلجأ النحاة إلى التأويل عندما تخالف النصوص قواعدهم النحوية، معتمدين على القواعد التي تنظم العلاقة بين النص والقاعدة^(٢)، وهناك جملة من الوسائل التي لجأ إليها النحاة لتأويل النصوص المخالفة للقواعد وهي:

(أ) التأويل بالحذف والتقدير:-

الحذف أسلوب من أساليب التأويل أو هو مظهر من مظاهره، وصورة الحذف تنبع من محاولة النحاة تصحيح النصوص التي يجب قبولها والتي لا تفي في الوقت نفسه بما تفرضه القواعد من أحكام، والحذف يتم بافتراض أبعاد في النص غير موجودة فيه، ويصل النحاة من هذا الافتراض إلى موقف يتصورون أنه يوفق بين الشروط التي تفرضها القاعدة النحوية،

= ٦٣ ، ورسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ١٩٩٩م -

١٤١٩هـ ، وينظر أثر كلام العرب في التوجيه النحوي للأداة: ٢١ .

(١) الأصول: ٢٣٢ .

(٢) ينظر أصول التفكير النحوي: ٢٨٥-٢٨٦ .

وبين النصوص التي تتجافى عن تلك الشروط ولا تطبقها^(١).
ويعدّ ابن جنّي الحذف شجاعة في العربية، وقد حذف العرب الجملة
والمفرد، والحرف، والحركة^(٢).

وقد لجأ المبرد كثيراً في تأويلاته إلى الحذف، من ذلك حذف حروف
النداء، فتقول مثلاً: ((زيدٌ أقبلُ، ومَنْ لا يزال محسناً تعالَ ، وغلّامٌ زيد هلمَّ ،
وربَّ اغفر لنا))^(٣) ، وقال عنه: «رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمَلِكِ عنه»^(٤) ، ثم قال عنه:
«فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عنه»^(٥).

وعند المبرد لا يجوز حذف حرف النداء مما يوصف به (أي) جعل
ذلك شرطاً في جواز حذفه، فلا يجوز عنده: رجلٌ أقبلُ، ولا غلامٌ تعالَ، ولا
هذا هلمَّ ، لأنّ هذه الأشياء يجوز أن تكون نعوته لأيّ ، نحو: يا أيّها الرجلُ،
ويا أيّها الغلامُ ، ويا أيّها، لأنّ (أياً) مبهم والمبهم ينعت بما فيه الألف
واللام أو بما كان مبهماً مثله^(٦). وهذا مذهب سيبويه^(٧).

ومن الحذف عنده حذف اسم (لا) النافية للجنس نحو: لا عليك
والمراد لا بأس عليك^(٨). وحذف ههنا لعلم المخاطب بالقصد والحذف لغة

(١) المصدر نفسه: ٢٨١.

(٢) الخصائص: ٣٦٠/٢.

(٣) المقتضب: ٢٥٨/٤ وينظر كتاب الجمل في النحو: ١٥٦.

(٤) سورة يوسف: ١٠١.

(٥) سورة يوسف: ١٠١.

(٦) المقتضب: ٢٥٨/٤-٢٥٩ هامش رقم ٤.

(٧) الكتاب: ١٩٦/٢-١٩٧.

(٨) المقتضب: ١٢٩/٤ وينظر ما اتفق لفظه واختلف معناه: ٣١-٣٧.

حجازية (١).

وقد يُحذف المبتدأ جوازاً، فلو قال قائل والناس يتوقعون الهلال: الهلالُ والله أي هذا الهلال، ونظير هذا لو رأينا رجلاً قد سدده سهماً وسمعنا صوتاً لقلنا: القرطاسَ والله، أي أصاب القرطاسَ، ومثل هذا مررتُ برجلٍ زيدٌ فكأنه قيل: هو زيدٌ، وعلى هذا قول الله ﷻ: ﴿قُلْ أَفَأَتَّبِعُكُمْ بِشِرِّ مَنِ ذَلِكُمْ النَّارُ﴾ (٢)، أي هي النار وهي قراءة الجمهور (٣).

ومما يُحذف عنده أيضاً خبر (إنَّ) وأخواتها وضربَ مثلاً على ذلك قول القائل: ((أما بقي لكم أحد فإنَّ الناسَ ألبُّ عليكم، فتقول إنَّ زيدا وإنَّ عمراً، أي لنا)) (٤)، قال الأعشى: -

إنَّ محــــلاً وإنَّ مُرتحلاً وإنَّ في السَّفَرِ إذْ مضى مَهْلاً (٥)

(١) المفصل: الزمخشري: ٣٠.

(٢) المقتضب: ١٢٩/٤ والآية في سورة الحج: ٧٢.

(٣) المصدر نفسه: ١٢٩/٤ هامش رقم ٣.

(٤) المصدر نفسه: ١٣٠/٤.

(٥) ينظر ديوانه: ٢٣٣ ورواية العجز: وإنَّ في السفر ما مضى مَهْلاً. البيت من بحر المنسرح، على جواز حذف خبر "إنَّ" للعلم ولا يشترط في ذلك أن يكون الاسم معرفة، بل هو جائز سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة، وسواء كررت "إنَّ" أم لم تكرر وزعم الكوفيون: أنه يشترط تنكير الاسم، وزعم الفراء، أنه يشترط تكرير "إنَّ" ويروى: إذ مضوا مهلاً. والمحل والمرتحل: مصدران ميميان بمعنى الحلول والارتحال، أو اسما زمان، أي: إن لنا في الدنيا حلولا، وإن لنا عنها ارتحالا. والسفر: اسم جمع مسافر وقيل جمع سافر. والمهل: السبق. والبيت مطلع =

ومواضع الحذف في العربية كثيرة لا تُحصى، فهناك فضلاً عن ما ذكرناه حذف الخبر في القسم^(١)، وحذف الخبر بعد لولا الامتناعية، وحذف الخبر في (كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ) وحذف فعل القسم، وحذف الفعل في التحذير بـ(إِيَّاكَ) وحذف جواب الشرط، وحذف جملة الصلة^(٢).

والوسيلة الأخرى من وسائل التأويل هي التقدير وقد يتفق مع الحذف في بعض الحالات وقد يختلف معه في حالات أخرى، إذ إنّه يصدق على حالات لا حذف فيها، بل كل ما فيها هو افتراض إعادة صياغة المفردات أو الجمل، وسببها من جديد بهدف تصحيح الحركة الإعرابية^(٣). وهناك تلازم بين الحذف والتقدير، فإنَّ الحذف ليس إلا تقدير مالا وجود له في اللفظ، كما أنَّ التقدير ليس إلا حذف بعض أجزاء التركيب في نظر النحاة^(٤).

وقد استعان المبرّد كغيره من النحاة بالتقدير، فقد ورد كثيراً عندّه

=قصيدة للأعشى في المدح. وهو من شواهد الكتاب ١ / ٢٨٤، ينظر المقتضب ٤ / ١٣٠، وشرح السيرافي ٣ / ٨، والخصائص ٢ / ٣٧٣، وأمالى الشجري ١ / ٣٢٢، وابن يعيش ٨ / ٨٤، والمغني ١ / ٨٧ تحقيق: د. مازن المبارك، والسيوطي / ٨٤، والأغاني ٩ / ١٢١ وروايته: وإن في السفر من مضى مهلا. والخزانة ٤ / ٣٨١. والمحاسب ١ / ٣٤٩

(١) المقتضب: ٢ / ٣٢٥.

(٢) المصدر نفسه: ٣ / ٧٥، و ٢٥٦، و ٢ / ٣١٨، و ٣ / ٢١٢، و ٢ / ٧٩-٨١، و ١٥١، و ٢٨٩.

(٣) ينظر أصول التفكير النحوي: ٢٨٣.

(٤) المصدر نفسه: ٢٨٣.

في تأويلاته النحوية المختلفة، من ذلك عند حديثه عن (أما) التي في معنى المجازاة مثل: **أما زيدٌ فله درهمٌ** ، **فالتقدير: مهما يكن من شيء^(١)** . وهي حرف تفصيل، وأكثر النحاة رأوا أنها مستغنية بنفسها عن التكرار، لأنها تقوم مقام أداة الشرط وفعل الشرط ، والأصل مهما يكن من شيء ، وما بعدها جواب للشرط ، والجملة قائمة المعنى بنفسها ولا تحتاج إلى تكرار ، فإذا ما كررت فلعطفك كلاماً على كلام^(٢) .

والدليل على قيامها مقام أداة الشرط اقتران خبرها بالفاء، فقد جاء في التنزيل العزيز: **﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾** ^(٣) وقوله تعالى: **﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾** ^(٤) وعلى هذا يقاس ^(٥) .

ومن تقديراته تقديره فعلاً للمصادر التي تقع حالاً، فقد سمعت عن العرب مصادر نكرات وقعت في موضع الحال وسدت مسده، لأنها قد نابت عن اسم الفاعل ، وأغنت غناءه ، وذلك قولهم: **قتلته صبراً** وتأويله: **صابراً** أو **مصبراً** ، وجئته مشياً ، والمعنى ماشياً ، والتقدير: **أمشي مشياً^(٦)** . ومذهب سيبويه والجمهور أن هذا الضرب من المصادر القائمة

(١) ينظر المقتضب: ٢٧/٣ .

(٢) الأزهية في علم الحروف الهروي: ١٥٥ .

(٣) سورة فصلت: ١٧ .

(٤) سورة الضحى: ٩ .

(٥) ينظر المقتضب: ٢٧/٣ ، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٢٦٧ ، وأصول النحو:

٤٥٦ .

(٦) المقتضب: ٢٣٤/٣ .

مقام الحال موقوف على السماع ولا يقاس عليه (١).
أمّا المبرّد فقد أجازَهُ إذا دلّ عليه الفعل كما في المثالين، وكما نقل
عنه الزمخشري (٢).
والذي يتدبّر كلام المبرّد في هذه المسألة يرى أنه أجاز القياس إذا
كان المصدر من نوع عامله فعنده لا يجوز جنّته إعطاءً ، لأنّ الإعطاء ليس
من المجيء ولكن جنّته سعيًا ، فهذا جيد عنده ، لأنّ المجيء يكون سعيًا
قال ﷺ: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ (٣) ، ومذهبه هذا في إجازة القياس
يعضده السماع ، فقد اشتمل القرآن الكريم على طائفة من هذه المصادر
كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ (٤) ،
، وقوله تعالى: ﴿إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾ (٥) ، وقوله تعالى: ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا
وَطَمَعًا﴾ (٦) وقد كثر وقوعه في كلام العرب يدلّ على ذلك قول ابن مالك
في ألفيته:
ومصدرٌ منكرٌ حالًا يقع بكثرةٍ كبغتهً زيدٌ طلّع (٧)

- (١) الكتاب: ٣٧٠/١ والإيضاح في شرح المفصل: ٣٣٥-٣٣٦ ، والشواهد القرآنية
في النحو: ٩٩.
(٢) ينظر المقتضب: ٢٣٤/٣ هامش رقم ١ ، والمفصل: ٦٢.
(٣) المقتضب: ٢٣٤/٣ ، والآية في سورة البقرة: ٢٦٠.
(٤) سورة البقرة: ٢٧٤.
(٥) سورة نوح: ٨.
(٦) سورة الأعراف: ٥٦.
(٧) شرح ابن عقيل: ٥٣٣/١ ، وينظر الشواهد القرآنية في النحو: ١٠٠-١٠١.

والمهم أن المبرّد يُقدّر فعلاً محذوفاً من نوع المصدر سواء أعربه حالاً لأم مفعولاً مطلقاً.

وهناك تقديرات أخرى فضلاً عما ذكرناه (١).

(ب) التأويل بالزيادة: -

يستعمل النحاة مصطلحاً آخر مكملاً للحذف والتقدير وهو مصطلح الزيادة، والنص اللغوي يشمل صيغاً زائدة من الناحية التركيبية (٢).

وقد ذكر المبرّد -رحمه الله- نماذج من الزيادة، ففي حديثه عن (ما) ذكر أنواعها الخمسة التي تكون ثلاثة منها اسماً، وهي الشرطية والاستفهامية والموصولة. وأمّا الموضعان الآخريان فتكون فيهما حرفاً، وهي النافية، والزائدة، وقال عن الزائدة إنها مؤكدة لا يخل طرحها بالمعنى (٣)، كقوله **عَلَيْكَ**: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ (٤)، وقوله تعالى: -﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ (٥).

ويبدو من كلام المبرّد أنّ الزيادة عنده زيادة في اللفظ فقط إذ إن لها تأثيرها في المعنى، والتأثير هو دعم للمعنى وتقويته وليس استحداث معنى جديد.

ومن أحرف الزيادة عنده كذلك (من)، أي دخولها في الكلام

(١) ينظر المقتضب: ٣٤٧/٢، و ٢٥٥/٣، و ٣٠١-٣٠٢، و ١١٥/٤، و ١٧٣.

(٢) ينظر أصول التفكير النحوي: ٢٨٤.

(٣) المقتضب: ٤٨/١، وينظر الجنى الداني: ٣٢٢.

(٤) سورة آل عمران: ١٥٩.

(٥) سورة النساء: ٥٥، وسورة المائدة: ١٣.

كسقوطها مثل: ما جاءني من أحدٍ، وما كلمتُ من أحدٍ ، وقال **عَبَّكُ**: ﴿أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِّنْ خَيْرٍ مِّنْ رَبِّكُمْ﴾. (١) إنما هو (خيرٌ) ولكنها تؤكد ومثل ذلك قول الشاعر (٢):

جَزَيْتِكَ ضِعْفَ الْوُدِّ لَمَّا اسْتَبْتَهُ وما إنْ جَزَاكَ الضَّعْفَ مِنْ أَدِ قَبْلِي

و(من) هنا زائدة وهي تدخل على النكرات دون المعارف (٣).

(ج) التأويل بالتقديم والتأخير والفصل:-

إنَّ دعوى التقديم في صيغ التركيب اللغوي أكثر الأساليب شيوعاً وانتشاراً في البحث النحوي، ودعوى التقديم والتأخير بالغة اليسر في نظر النحاة، يكشف عن ذلك وجودها بكثرة في جزئيات البحث اللغوي بعامه (٤). وهدفها تنظيم العلاقة بين الصيغ من حيث الرتبة والترتيب والتوالي (٥). ومن هذه الحالات تقديم خبر المبتدأ، ففي (منطلق زيدٌ) يجوز إذ أُريد بـ(منطلق) التأخير، لأنَّ زيداً هو المبتدأ، ومثلها غلامٌ لك عبدُ الله ، وظريفان أخواك ، وحسانٌ قومك. والبصريون يجيزون تقديم الخبر في حين لا يجيز الكوفيون ذلك (٦).

(١) سورة البقرة: ١٠٥.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، ينظر كتاب أشعار الهذليين: السُّكري: ٨٨/١، والرواية لما شكيتِه. وينظر شرح أبيات المغني ج ٥ / ١٢٨، واللسان (ضعف)،

(٣) ينظر المقتضب: ١٣٧/٤.

(٤) ينظر أصول التفكير النحوي: ٢٣٥.

(٥) المصدر نفسه: ٢٨٥.

(١). وقد أجاز المبرد -رحمه الله- تقديم الخبر، لأنَّ خبر المبتدأ عندَه لا يكون إلا شيئاً هو الابتداء في المعنى، نحو: زيد أخوك، وزيد قائمٌ (٢).
وسبب تجويز البصريين ذلك اعتمادهم على كلام العرب، فقد جاء كثيراً في كلامهم كقولهم (مشنوء من يشنوك)، ومثله في تقديم الخبر (ضربته زيد)، و(في داره عبد الله)، فالتقدير: من يشنوك مشنوء، وزيد ضربته، وعبدُ الله في داره، وكذلك جاء في أشعارهم كقوله:

بنونا بنو أبنائنا، وبناتنا بنوهنَّ أبناء الرجال الأبعادِ (٣)

ومن مسائل التقديم والتأخير تقديم خبر (ليس) على اسمها، واستدلَّ المبرد -رحمه الله- على ذلك بقول الشاعر:

فليسَ بمعروفٍ لنا أن نردَّها صحاحاً ولا مُستنكراً أن تُعقِّرا (٤)

وتقديم الخبر وتأخيره سواءً عنده، والاسم هو المصدر المؤول أن

(١) الإتيان في مسائل الخلاف: ٦٥/١.

(٢) المقتضب: ١٢٧/٤، وينظر كتاب اللمع في العربية: ٣٠، والخصائص: ٣٨٢/٢.

(٣) البيت من بحر الطويل نسبَ إلى الفرزدق ولم أجده في ديوانه، وقد استشهد به الرضي في شرح الكافية ١/ ٨٧، والإتيان في مسائل الخلاف: ٦٦/١، والأشموني في شرح الألفية "رقم ١٥٣"، والأكثر أنه لا يعرف قائله مع كثرة استشهاد العلماء به في كتب النحو.

(٤) المقتضب: ١٩٤/٤، البيت من بحر الطويل، ونسبه سيبويه إلى النابغة الذبياني الجعدي، من قصيدة قالها حينما وفد على النبي -صلى الله عليه وسلم- وأشده إياها. ينظر ديوان النابغة/ ٧٣. وينظر شرح عيون كتاب سيبويه: ٣٩، وكذلك الخزانة ١/ ٥١٣، واللآلئ/ ٢٤٧، وأمالي المرتضى ١/ ٢٦٧، وجمهرة أشعار العرب/ ٣٠٣

(نردّها) والتقدير: ليس بمعروفٍ ردّها، وقد قدّم الخبر (بمعروف لنا)،
وكذلك قدّم الخبر (ولا مُسْتَنَكَّرٌ) على المبتدأ أن تُعقِّرا.

والغريب بعد كلِّ هذا أن الشاوي ينسب إلى المبرد أنه لا يجيز تقديم
خبر ليس^(١). متابعا ما ورد كثيراً في كتب النحو واللغة، والسبب يعود -
والله أعلم- إلى أنهم لم يطلعوا على تراث المبرد وإنما اعتمدوا على
النقول، وقد يقع الخطأ في هذه النقول.

ومن حالات التقديم تقديم الحال على عاملها المتصرف، وإن كان العامل
غير فعل لم تتقدم، فكلُّ ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير يجوز
عنده في الحال، إلا أنها لا تكون إلا نكرة نحو: جاء راكباً زيد، كما نقول:
ضربَ زيداً عمرو، واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿خُشِعَا أَبْصَارُهُمْ
يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾^(٢)، وقول الشاعر:

مُزْبِداً يَخْطِرُ مَا لَمْ يَرْنِي وَإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَتَعُ^(٣)

(١) ارتقاء السيادة: ٥٥.

(٢) المقتضب: ٤/١٦٨-١٦٩، و٣٠٠، والآية في سورة القمر: ٧.

(٣) البيت من بحر الرمل، ونُسِبَ في المفضليات: ٤٠١ إلى سويد بن أبي كاهل
اليشكري، وحُرِّكَ مُزْبِدٌ بالرفع وتَمَامُهُ:

فإذا أسمعته صوتي انقمع.

ويحييني إذا لاقيتُهُ وإذا يخلو له لحمي رتع

وينظر المقتضب: ٤/١٧٠ هامش رقم ١. والرواية: برفع "مزبد" في الشعر
والشعراء ١/٤٢١، وطبقات الشعراء ٣٥، والأغاني ١١/١٦٥، واللآلئ: ٣١٣
والإصابة لابن حجر ٣/١٧٣، والتهذيب ٥/١٠٤ وروايته: وإذا أمكنه لحمي
رتع.

وهناك مسائل كثيرة في التقديم والتأخير عند المبرد يمكن الرجوع إليها^(١).
أمّا الفصل فقد أجازهُ المبرد عند تأويله لبعض المسائل، ويعد بعض ما وردَ
منه قبيحاً كالفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه، أو كما يعبر
النحاة بالأجنبي نحو: كانت زيدا الحمى تأخذ، فينصب زيد بـ(تأخذ) ، وتأخذ
خبر كان، ويفصل بـ(زيد) بين اسم كان وخبرها ، وزيد ليس لها باسم ولا
خبر ، والوجه الذي يصح عند المبرد هو أن تضمّر في (كان) الخبر أو
الحديث على شريطة التفسير ، ويكون ما بعده تفسيراً له ،
ومما جاء في هذا الباب قول الشاعر: -

فأصبحوا والنوى عالي مَعْرَسهم وليس كلّ النوى يُلقى المساكين^(٢)

(١) ينظر المقتضب : ٦٢/٢، و٣٦-٣٧، و٩٥، و١٠٩، و١٥٦-١٥٧ و ١٧٢ و ٢٠٢.

(٢) البيت من بحر البسيط، وهو من الشواهد على الإضمار في ليس لأنها فعل، والدليل
على ذلك إيلاؤها المنصوب. ، وكذلك ذكره بعض النحويين شاهداً على إضمار
الشأن والحديث في "ليس" فنصب كل النوى بـ"يلقى" فتخلو الجملة لذلك من ضمير
ظاهر، أو مقدر يعود على مرفوع "ليس" لأن ضمير الشأن لا يعود عليه من الجملة
المخبر بها عنه ضمير، لأن هذا المخبر عنه هو الخبر في المعنى..، والمعرس:
المنزل الذي ينزله المسافر آخر الليل، والتعريض: النزول في ذلك الوقت، يقول:
أصبحوا وقد غطى النوى لكثرتة على منزلهم، ولا يلقي المساكين أكثر النوى
ولكنهم يأكلونه من الجهد والجوع وكان الشاعر معدوداً من بخلاء العرب، ونزل به
قوم فأطعمهم تمرا. والشاهد: لحميد بن مالك الأرقط. وليس في ديوانه..، وينظر
الكتاب ١/ ٣٥، و١/ ٧٣ المقتضب ٤/ ١٠٠، وشرح السيرافي ١/ ٣٥٧،
وأمالى ابن الشجري ٢/ ٢٠٣، وابن يعيش ٧/ ١٠٤.

ففي هذا يقدر ضمير الشأن في (ليس) لئلا يلي العامل معمول الخبر. وكذلك يكره الفصل بين الصفة والموصوف بمتعلق الخبر ويعده قبيحاً. (١) ويمنع الفصل بين فعل التعجب ومعموله ولو بالظرف، والسبب في ذلك لأنه فصل بين العامل الضعيف ومعموله بالأجنبي، فعنده لا يجوز أن نقول: ما أحسنَ عندك زيداً، وما أجملَ اليوم عبدَ الله لأنَّ هذا الفعل غير متصرف فلزمَ طريقةً واحدةً، وصار حكمه كحكم الأسماء (٢). وهذا هو مذهب الجمهور من النحاة فلا يجوز عندهم الفصل (٣).

وكذلك لا يفصل عنده في الاختيار بالظرف بين المصدر ومنصوبه إذا لم يتعلق الظرف بالمصدر لأنه فصل بالأجنبي، وهذا يتضح في قول الشاعر:

وهُنَّ وقوفٌ ينتظرُنَّ قضاءهُ بضاحي في عداةِ أمره وهُوَ ضامِرُ (٤)

وفي هذا البيت فصل بالظرف الأجنبي بين المصدر ومنصوبه، لأنَّ قوله (بضاحي عداة) متعلق بـ(وقوف) أو بـ(ينتظرُن) فهو أجنبي من

(١) المقتضب: ٩٨/٤.

(٢) المقتضب: ١٧٧/٤-١٧٨.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب: أبو حيان الأندلسي: ٣٧/٣، والتعجب في القرآن الكريم:

٤٠.

(٥) هذا البيت: للشماخ، واسمه معقل بن ضرار ورد في ديوانه ص ٤٤ ونصه فيه: -

لهن صليل ينتظرن وروده بضاحي عداة أمره فهو ضامر

ينظر المقتضب ١/١٥، ومعني اللبيب ١/٦٩٩، والحلل في شرح أبيات الجمل ١/٢٧،

ولسان العرب مادة ضمير، وتاج العروس مادة ضمير

المصدر الذي هو قضاء^(١).

وهذا لا يعني أن المبرّد لم يلجأ إلى الفصل في تأويلاته، فكثيراً ما رجع إليه في مسأله النحوية المختلفة، كالفصل بين (ها) التنبيه و(ذا) بالقسم كما قال الشاعر:

تَعَلَّمَنَ هَا لِعَمْرُ اللَّهِ ذَا قِسْمًا فَاقْدِرْ بِذِرْعِكَ وَاَنْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ^(٢)

أراد: تَعَلَّمَنَ لِعَمْرُ اللَّهِ هَذَا قِسْمًا فَقَدِمَ (ها).

ويجوز الفصل بين (إن) إذا لم تجزم وبين ما عملت فيه بالاسم نحو: إن الله أمكنني من فلان فعلت، وإن زيداً أتاني أكرمته، كما قال الشاعر:

عَاوِدْ هَرَاةً وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبًا^(٣)

(١) المقتضب: ١٥/١، والبيت للشماخ ينظر ديوانه: ١٧٧، والرواية فيه لهن صليل ينتظرن قضاءه.

(٢) المقتضب: ٣٢٣/٢ والبيت لزهير بن أبي سلمى، ينظر شرح ديوانه: ١٨٢، وروايته: تعلّمها لِعَمْرُ ذَا قِسْمًا.

(٣) المقتضب: ٧٤/٢، وينظر الخصائص: ٤١٠/٢، والبيت لم ينسب لقائل ولم تُعرف بقيته.

المبحث الثالث
التخريج النحوي وفيه مطلبان:
المطلب الأول:
التخريج ووجهه
المطلب الثاني:
نماذج تطبيقية للتخريج عند المبرد

أولاً: تعريف التخريج :-

التخريج لغةً: الخاء والراء والجيم أصلان، وقد يمكن الجمع بينهما، فالأوّل النّفاذ عن الشيء، والثاني اختلاف لونين. فأما الأوّل فيقال: خرج يخرجُ خروجاً، والخراج بالجسد، والخراج والإتاوة لأنّه مالٌ يُخرجه المعطي، وفلان خريج فلان، إذا كان يتعلم منه كأنه هو الذي أخرج من حدّ الجهل، ويخرجُ المُعلّم تلميذه أي يؤدّبه^(١).

وأما الثاني فيقال: أرضٌ مُخرّجة أي نبتها في مكان دون مكان، وعام فيه تخريج إذا أنبت بعض المواضع ولم يُنبت بعضٌ. وخرّج الغلام لوحةً تخريجاً إذا كتبه فترك فيه مواضع لم يكتبها^(٢).

ومما يقرب من التخريج اصطلاحاً قولهم: خرّجه من المكان جعله يخرج منه، وخرّج المعدن خلّصه من التراب، وخرّج المسألة بيّن لها وجهاً^(٣).

ويرى الدكتور تمام حسّان أنّ ظهور الأصل وقربه يجعل التأويل من قبيل (الرد)، أمّا إذا كان النص موهماً غير أصله أو ممتنعاً يتطلب التبرير لصونه عن دعوى الخطأ لا ينسجم مع أصل ظاهر أو قريب، فإنّ تأويله يسمى (تخريجاً)^(٤).

(١) مقاييس اللغة: ١٧٥/٢-١٧٦ مادة (خرج)، ولسان العرب: ٧٣/٣-٧٨ مادة

(خرج)، وكشاف اصطلاحات الفنون: التهانوي: ٣٠٩/١.

(٢) التقفية في اللغة: البندنجي: ٢٤٣.

(٣) قطر المحيط: بطرس البستاني: ٥١٤/١.

(٤) الأصول: ٢٣٢، وينظر: أثر كلام العرب في التوجيه النحوي للأداة: ٢٤.

ثانياً: التخريج عند النحاة: -

قد أفاد أهل اللغة من منهج أهل الحديث في نقل اللغة وروايتها و لهذا استعاروا بعض مصطلحات أهل الحديث كالتخريج ، و قد برز التخريج في علم النحو و تمثل في أوجه عديدة بيانها ما يلي :

التقدير و يشمل الفروع الآتية :-

أ - تقدير الزيادة نحو : ما زيد قائم .

ب - تقدير الحذف نحو : بخير ، في جواب كيف حالك .

ج - تقدير الفصل نحو : و يكون بالأجنبي نحو : علمت - أيدك الله - ما

كان من أمرك و قد يكون بغيره نحو (حياك الله) .

د - تقدير الإضمار ، و الضمير قد يكون تقديراً للعامل كما في نحو ، جئت

لأخذ الكتاب (و النصب بأن مضمرة) ، كما يكون تقديراً للضمير المستمر

نحو : زيد قائم ، كما يكون مفسراً نحو : نعم قوما معشراً .

هـ - تقدير التقديم و التأخير ، نحو : إياك نعبد . فالزيادة

والحذف و الإضمار و التقديم و التأخير و النيابة هذه هي بعض أوجه

التخريج في النحو .

وللنحاة أضرب من التوجيهات تدخل في التخريج منها :-

أصل الوضع : إن أصل الوضع تجريد قام به النحاة ليصلوا به إلى

الاقتصاد العلمي تجنباً للخوض في أوابد المفردات و تلك الغاية التي ترمي

إلى أصل القاعدة و إن أصل وضع الحرف بني على فكرة تذوق الحرف كما

حددها النحاة ، و قد كان هذا التذوق يتم بإسكان الحرف بعد الهمزة

مكسورة ، فالمخرج و الصفات التي تأتي مع هذا التذوق هي عناصر أصل

الوضع بالنسبة لهذا الحرف و يكون هنا التخريج حيث تكون هناك

مخالفة للقاعدة الأساسية

و العدول عن أصل وضع الكلمة إما أن يكون عدولا مطردا أو غير مطرد ، فإذا لم يكن العدول مطردا فذلك ما سماه النحاة شاذا أي خرج عن القاعدة ؛ فإنه يحفظ و لا يقاس عليه . . . و أما إذا كان العدول مطردا فإنه يخضع القاعدة إلى قاعدة تصريفية يفرد بها الإعلال و الإبدال أو النقل أو الحذف أو الزيادة و هي قواعد تشبه قواعد الإدغام ؛ لأنها تبنى على الذوق العربي بالنسبة للاستثقال و الاستخفاف و غيرها . (١) و لعل من أنواع التخريج : رد الصيغ الصرفية لأصولها المفترضة مثلما في قولهم (قال) حيث أصلها (قول) و (باع) أصلها (بيع) و القاعدة الصرفية تقول : (إذا تحركت الواو أو الياء و انفتح ما قبلها قلبت ألفا ، و إذا الواو أو الياء إثر ألف زائدة قلبت همزة مثل (كساء) و أصلها (كسوى) و كذلك : إذا سكن أول المثليين و حرك ثانيهما و جب إدغامهما مثل (رد و مد) التي أصلها (ردد و مدد) و كذلك إذا التقت الواو و الياء و سبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء و أدغمت في الياء مثل (سيد و ميت) التي أصلهما (سيود و ميوت) (٢) و غيرها من القواعد الصرفية و لذلك نجد التخريج بكثرة في الصرف ، و قد يكون التعليل نوعاً من التخريج كتعليل بناء الأسماء لأن الأصل في الأسماء الإعراب فإذا جاءت مبنية بحثنا عن علة بنائها و كان هذا التعليل نوعاً من أنواع التخريج ليوافق الفرع الأصل ، و ما جاء على أصله لا يسأل عن علته .

(١) ينظر الأصول في النحو ص: ١٢٨

(٢) ينظر شذا العرف في فن الصرف ص: ١١٩

(قاعدة توجيهية وردت في كتاب الإنصاف) و قد يلجأ النحاة إلى العزوف عن الأصل و تفصيل العدول إلى الفرع و ذلك يرجع إلى الأمور الآتية :

- ١ - إرادة أمن اللبس الذي يكون مع الاستصحاب فالمبدأ العام في اللغة العربية هو عبر عنه ابن مالك بقوله:
- ٢ - مراعاة أصل آخر حين يتعارض الأصلان في تركيب بعينه، ومثال ذلك
- ٣ - الذوق العربي في الأداء اللغوي (النطق) وما يرتبط به من الظواهر السياقية (١)

ثالثاً: من تخريجات المبرد النحوية

وقد لجأ المبرّد إلى التخريجات النحوية في مسائل خرجت عن الأصل من ذلك: الحمل على الموضع، من ذلك العطف على اسم (إنّ) مثل: إنّ زيداً منطلقاً وعمراً، ويجوز وعمرو، فالنصب لأنّه معطوف على اسم منصوب وهو اسم (إنّ) كقول الشاعر:

إنّ الربيعَ الجودَ والخريفَا يدا أبي العباسِ والصُّيُوفَا (٢)

(١) ينظر الأصول في النحو ص: ١٢٦

(٢) المقتضب: ١١١/٤، والبيت من الرجز، لرؤية بن العجاج، يمدح أبا العباس السفاح، أول خلفاء بني العباس بكثرة الكرم والجود. يُنظر ديوانه: ١٧٩، والكتاب ١٤٥/٢، والأصول ٢٥٠/١، وشرح الكافية الشافية ٥١٠/١، وأوضح المسالك ٣٤٢/١، والهمع ٢٣٩/٢، وضيء السالك ٣٢٠/١
موطن الشاهد: "والخريفَا..... والصيُوفَا".

فالنصب إذن محمول على اللفظ، وأما الرفع فأحد وجهيه وهو الأجد عنده أن يحمل على موضع (إنّ)، لأنّ موضعها الابتداء ، فقولنا: إنّ زيداً منطلق ، معناه: زيدٌ منطلقٌ ، ومثله قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(١) ، قرئ بالنصب والرفع في الرسول ، واتفقوا على الرفع عطفاً على محل (إنّ) واسمها في قراءة من كسر (إنّ) ، وروى زيدٌ عن يعقوب النصب عطفاً على اسم (إنّ)^(٢).

ويجوز في (لكنّ) الثقيلة ما يجوز في (إنّ) ، ونظير هذا قولنا: ليس زيدٌ بقائم ولا قاعداً ينصب حملاً على الموضع ، ومثله خشنت صدره لأنّ الأصل خشنت صدره والباء زائدة ، وحمل على هذا قراءة ﴿رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٣) ، لأنّه حملة على موضع الفاء ولم يحمله على ما عملت فيه، وقد وضّح هذا في موضع آخر بقوله: (لولا الفاء كان أصدق مجزوماً)^(٤) ، فجزم أنّ عطفاً عليه .

ومن الحمل على الموضع قول الشاعر:

=وجه الاستشهاد: عطف الشاعر "الخریف" على اسم "إن" بالنصب قبل أن يجيء بالخبر الذي هو "يدا" وعطف الصيوف" على اسم "إن" بالنصب بعد أن جاء بخبر "إن"، وفي هذا دلالة على جواز العطف على اسم "إن" قبل المجيء بالخبر وبعده.

(١) سورة التوبة: ٣.

(٢) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر: ٢٤٠.

(٣) سورة المنافقون: ١٠.

(٤) المقتضب: ١١١/٤.

معاوي إنا بشرٌ فأسْجَعُ فلسنا بالجبّال ولا الحديد^(١)

حمل الثاني على الموضع، وكأنه قال: فلسنا الجبالَ ولسنا الحديدًا.
وعند كلامه في المنادى على نحو قولهم: يا زيدُ زيدَ عمرو، ويا تيمَ
تيمَ عديّ، ذكر أنّ فيه وجهين، الأوّل وهو الأجود أن يرفع الأوّل لأنّه
مفرد وينصب الثاني لأنّه مُضاف، وإن شئت كان بدلاً من الأوّل، وإن
شئت كان عطفًا عليه عطف البيان، يريد أن الأوّل مبني على الضم لأنّه
علم، والثاني منصوب لأنّه مضاف.

والوجه الآخر أن يقال: يا تيمَ عدي تيمَ عدي ويا زيدَ زيدَ عمرو
بنصب كليهما، وقد خرّج هذا على أنّ المضاف إليه الثاني هو المحذوف
وأقحم المضاف بين المضاف الأوّل والمضاف إليه لغرض التوكيد، أو أنّ
الأوّل مضاف حذف منه المضاف إليه والتقدير: يا تيمَ عدي تيمَ عدي (٢).
وذكر الأستاذ عزيمة - رحمه الله - أنّ المبرّد قد ذهب في أحد تخريجه
مذهب سيبويه، وهو أنّ المضاف إليه محذوف من الثاني وأقحم المضاف
للتوكيد. في حين صورّ بعض النحاة منهم السيرافي وابن يعيش وابن هشام
مذهب المبرّد بالتخريج الثاني فقط (٣).

وذكر المبرّد أنّ البيت الآتي ينشد على وجهين:

(١) المقتضب: ٣٣٨/٢، و ٢٨١/٣، و ١١٢/٤، ٣٧١، والبيت نسبه سيبويه إلى

عقبيه بن هبيرة الأسدي، ينظر الكتاب: ٦٧/١ وشرح اللمع: ٦٠/١.

(٢) المقتضب: ٢٢٧/٤.

(٣) المصدر نفسه: ٢٧٧/٤ هامش رقم ٢، وشرح المفصل: ١٠/٢.

يا تيمُّ تيمَّ عديَّ لا أباً لكمُ لا يُلقينكمُ في سؤاَةِ عمرُ (١)

وتتسم تخريجات المبرِّد بتمسكه بنظرية العامل، ومن ذلك تقدير فعل بعد (إذا) في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ (٣)، وقوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ (٤)، ومعنى هذه الآيات - إذا انشقت الشمسُ وإذا انفطرت السماء، وإذا كورت الشمس (٥). وصنيع المبرِّد هذا متابعَةٌ منه لسيبويه، لأنَّ مجيء الأسماء بعد (إذا) قبيح

(١) المقتضب: ٢٢٩/٤ وينظر الكامل: ٢١٧/٣، البيت من البسيط، وهو لجريير في ديوانه والرواية في الديوان لا يُوقِعَكُم في سؤاَةِ عمرُ. والأزهية ص٢٣٨، والأغاني ٢١/٣٤٩، وخزانة الأدب ٢/٢٩٨، ٣٠١، ٤/٩٩، ١٠٧؛ والخصائص ١/٣٤٥؛ والدرر ٦/٢٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/١٤٢، وشرح شواهد المغني ٢/٨٥٥، وشرح المفصل ٢/١٠، والكتاب ١/٥٣، ٢/٢٠٥، واللغات ص١٠١، ولسان العرب ١٤/١١ "أبي"، والمقاصد النحوية ٤/٢٤٠، والمقتضب ٤/٢٢٩، ونوادر أبي زيد ص١٣٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/٢٠٤، وأمالي ابن الحاجب ٢/٧٢٥، وجواهر الأدب ص١٩٩، ٤٢١، وخزانة الأدب ٨ / ٣١٧، ١٠ / ١٩١، ووصف المباني ص٢٤٥، وشرح ابن عقيل ص٥٢٢، وشرح المفصل ٢/١٠٥، ٣/٢١، ومغني اللبيب ٢/٤٥٧، وهمع الهوامع ٢/١٢٢.

(٢) الاتشفاق: ١.

(٣) سورة الانفطار: ١.

(٤) سورة التكوير: ١.

(٥) المقتضب: ٧٩/٢.

عند سيبويه (١). وإن وردت بعض النقول التي تجيز الابتداء بعد (إذا) عند سيبويه (٢).

وإجازة الابتداء بعد (إذا) و (إن) الشرطيتين مذهب الأخفش، وقد قوى هذا المذهب ابن جني ذاكراً قول الشاعر:-

إذا هو لم يخفني في ابن عمي وإن لم ألقه الرجل الظلوم (٣)

وهذا مذهبٌ وجيه، لا اعتراض عليه لكثرة ما ورد فيه من شواهد شعرية وآيات قرآنية (٤).

(١) الكتاب: ١٠٦/١-١٠٧.

(٢) شرح الكافية: ١١٥/٢، والجني الداني: ٣٦٨، والشواهد القرآنية: ١٩٣.

(٣) الخصائص: ١٠٤/١-١٠٥، ونسب ابن جني البيت إلى ضيغم الأسدي، وينظر شرح الكافية الشافية ٩٤٤/٢

(٤) ينظر الشواهد القرآنية: ١٩٤.

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات ٠٠٠ وبعد

فقد أسفر البحث عن عدة نتائج من أهمها:

١ - أن هناك فرقاً بين أصول النحو، والتفكير النحوي، وإن كانا يلتقيان في بعض الجزئيات من ناحية، ويترتب أحدهما على الآخر من ناحية أخرى .

٢ - اهتم المبرد بما يقال له أعمدة التفكير النحوي، ومنها التوجيه والتأويل والتخريج، و التوجيه لا يكون إلا حيثما يكون هناك شيء صُرفَ عن جهته ويتطلب الكشف عن وجهته ، فهو العملية التي يقوم بها الموجةً لأجل إعطاء شيء ما وجهته ، وبكلام آخر هو الكشف عن وجهة الشيء ببيان أصله، واستعمله المبرد ليدل على الأنماط التركيبية الجائزة في النحو ، فورد عنده كثيراً الوجه الآخر أو الوجه الثاني ، أو قوله يأتي على أوجه أو ضروب ، أو صُرفَ على وجوه.

والتوجيه النحوي ينضبط تحت القواعد التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية، (سماعاً كانت أم استصحاباً أم قياساً) تستعمل لاستنباط الحكم.

٣ - تبين أن الوجه إما أن يكون وجه استدلال فيسمى (توجيهاً استدلالياً) ، وإما أن يكون الوجه تأويلاً فيسمى (توجيهاً تأويلياً).

والتوجيه الاستدلالي عند المبرد يستند فيه الحكم النحوي إلى دليل من السماع أو القياس ، فإن كان الدليل من السماع كان توجيهه الاستدلالي على وجه السماع ، وإن كان من القياس كان توجيهه

على وجه القياس ، ويشمل السماع (كلام العرب شعره ونثره ،
والقرآن الكريم والقراءات) كما نُكر ، وإن كثيراً من توجيهاته كانت
مبنيةً ومستندة على كلام العرب شعره ونثره ، أما الشاهد القرآني
فقد أعطاه المبرد الحظ الأوفر بين شواهد الأخرى ولا عجب أن
يتفرد الشاهد القرآني في توجيهاته النحوية ، وهذه سمة بارزة في
منهجه .

أما إذا كان الوجه قياساً فإنه إما أن يكون بحمل اللفظ على اللفظ أو
اللفظ على المعنى فيسمى الوجه حينئذٍ (حماً)، أو أن يكون بتعليل
القياس بعلّة طرد أو شبه طرد أو بتعليل قاعدة فيكون وجهه من
قبيل (التعليل).

٤ - لجأ المبرد إلى التوجيه التأويلي لجعل النص اللغوي نصاً متسقاً
مع القواعد والأصول النحوية.

٥ - لجأ النحاة ومنهم المبرّد إلى وسائل متعددة عند مخالفة النص
القواعد النحوية، ومن هذه الوسائل: الحذف والتقدير والزيادة
والتقديم والتأخير والفصل ، فهذه الوسائل تضبط العلاقة بين
النص والقاعدة.

و الحمد لله رب العالمين،،،

المصادر والمراجع

١. الرسائل:

- ❖ أثر كلام العرب في التوجيه النحوي للأداة دراسة في كتب حروف المعاني العامة: بكر عبد الله خورشيد، بإشراف الدكتور خزعل فتحي زيدان، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ❖ التعجب في القرآن الكريم - دراسة نحوية أسلوبية - علي فاضل سيد عبود الشمري، بإشراف الأستاذ الدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ❖ جهود عباس حسن النحوية دراسة وتقويم: حيدر محمود عبد الرزاق، بإشراف الدكتور عماد عبد يحيى، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.
- ❖ جهود المبرد اللغوية والصرفية والنحوية في كتاب الكامل: بشرى خيون لازم، بإشراف الدكتورة ندى عبد الرحمن الشايح، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المستنصرية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ❖ الشواهد القرآنية في النحو عند المبرد: علي محمد يوسف المعموري، بإشراف الدكتور خليل بنیان الحسون، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- ❖ العدول في العربية: عبد العزيز عبد الله محمد، بإشراف الدكتور أحمد فتحي رمضان، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل،

١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

❖ كتاب شرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر هارون بن موسى القرطبي (ت ٤٠١هـ) ، محمد سعيد حميد عبد الله ، بإشراف الدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢. الكتب المطبوعة:

◀ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر: الدمياطي (ت ١١١٧هـ) ، أحمد بن عبد الغني ، دار الندوة ، بيروت ، لبنان (د - ت).

◀ ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٥٤هـ) أثير الدين محمد بن يوسف ، تحقيق: مصطفى أحمد النماس ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

◀ ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: أبو زكريا الشاوي (ت ١٠٩٦هـ) يحيى بن محمد المغربي ، تحقيق الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، الطبعة الأولى ، دار الأنبار ، الرمادي ، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.

◀ الأزهية في علم الحروف: الهروي (ت ٤١٥هـ) علي بن محمد ، تحقيق: عبد المعين الملوحي ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.

◀ أصول التفكير النحوي: الدكتور علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية ، ١٣٩٢-١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.

◀ الأصول دراسة ايتسيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، النحو

- وفقه اللغة: الدكتور تمام حسان ، الطبعة الأولى ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٨م.
- ◀ الأصول في النحو: ابن السراج (ت٣١٦هـ) محمد بن سهل ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- ◀ الأصول في النحو - تمام حسان ، دار الثقافة - المغرب ، ط ١٤٠١هـ
- ◀ أصول النحو العربي: الدكتور محمد خير الحلواني ، الطبعة الأولى ، مطبعة الشرق (حلب) ، ١٩٧٩م.
- ◀ الأمالي الشجرية: ابن الشجري (ت٥٤٢هـ) ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، (د - ت).
- ◀ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ابن الأتباري (ت٥٧٧هـ) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة ، القاهرة ، (د - ت).
- ◀ الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) أبو عمرو عثمان بن عمر ، تحقيق: الدكتور موسى بناي العلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٢.
- ◀ الإيضاح في علل النحو: الزجاجي (ت٣٣٧هـ) أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، تحقيق: الدكتور مازن المبارك ، الطبعة الثالثة ، دار النفائس ، بيروت ، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

- ◀ البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) أثير الدين أبو عبد الله محمد ابن يوسف بن علي ، مطابع النصر الحديثة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، (د - ت).
- ◀ بقية التنبيهات على أغلاط الرواة: علي بن حمزة البصري (ت ٣٧٥هـ) ، تحقيق الدكتور خليل إبراهيم العطية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩١.
- ◀ تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) السيد محمد مرتضى ، دار ليبيا للنشر والتوزيع ، بنغازي ، ١٣٨٦هـ = ١٩٧٤م.
- ◀ تأريخ النحو وأصوله: الدكتور عبد الحميد سيد طلب ، مكتبة الشباب ، المنيرة (د - ت).
- ◀ التأويل النحوي في القرآن الكريم: الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- ◀ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف ، تحقيق الدكتور عباس مصطفى الصالحي ، الطبعة الأولى ، المكتبة العربية ، بيروت ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- ◀ تذكرة النحاة: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) محمد بن يوسف ، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، الأردن ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- ◀ التعريفات: الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) علي بن محمد ،

- الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٤٠٦هـ =
١٩٨٦م.
- ◀ تناوب حروف الجر في لغة القرآن: الدكتور محمد حسين عواد ،
الطبعة الأولى ، دار الفرقان ، الجامعة الأردنية ، ١٤٠٢هـ =
١٩٨٢م.
- ◀ التنبيهات على أغاليط الرواة: علي بن حمزة البصري (ت ٣٧٥هـ)
، تحقيق عبد العزيز الميمني ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧م.
- ◀ الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي (ت ٧٤٩هـ) الحسن بن
قاسم ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم ، الطبعة
الثانية ، دار الآفاق الجديدة ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- ◀ الخصائص: ابن جني (ت ٣٩٢هـ) أبو الفتح عثمان ، تحقيق:
محمد علي النجار ، الطبعة الثانية ، دار الهدى للطباعة والنشر ،
بيروت ، لبنان ، (د - ت).
- ◀ ديوان المفضليات: أبو العباس المفضل بن محمد الضبي ، عني
بطبعه ومقابلة نسخه كارلوس يعقوب لايل ، مطبعة الآباء
اليسوعيين، بيروت ، ١٩٢٠م.
- ◀ رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي (ت ٧٠٢هـ) أبو
جعفر أحمد بن عبد النور ، تحقيق: أحمد محمد الخراط ، مطبعة زيد
بن ثابت ، دمشق ، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.
- ◀ سيبويه حياته وكتابه: الدكتورة خديجة الحديثي ، منشورات وزارة
الإعلام ، ١٩٧٥م.
- ◀ الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: الدكتورة خديجة الحديثي ،

- مطبوعات جامعة الكويت ، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م .
- ◀ شذا العرف في فن الصرف - أحمد الحملاني - مكتبة الآداب
القاهرة - ٢٠٠٣م
- ◀ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) عبد
الله بن عقيل ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة
الثالثة عشرة ، مطبعة السعادة ، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٢م .
- ◀ شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ) ،
تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح ، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م .
- ◀ شرح ديوان الفرزدق ، همام بن غالب بن صعصعة (ت ١١٤هـ) ،
ضبط وشرح إيليا حاوي ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب اللبناني ،
بيروت ، لبنان ، ١٩٨٣م .
- ◀ شرح الكافية في النحو: ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) جمال الدين أبو
عمرو عثمان بن عمر ، شرح: الاسترلابادي (ت ٦٨٦هـ) رضي
الدين محمد بن الحسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د -
ت).
- ◀ شرح الكافية الشافية: ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) محمد بن عبد الله ،
تحقيق: أحمد هريدي ، الطبعة الأولى ، دار المأمون للتراث ،
١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م .
- ◀ شرح المفصل: ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) يعيش بن علي النحوي ،
عالم الكتب ، بيروت ، (د - ت).
- ◀ الطبري النحوي من خلال تفسيره: الدكتور زكي فهمي أحمد شوقي
الآلوسي، الطبعة الأولى ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ٢٠٠٢م .

◀ علل النحو: ابن الورّاق (ت ٣٨١هـ) أبو الحسن محمد بن عبد الله، تحقيق ودراسة: الدكتور محمود جاسم الدرويش ، بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠٠٢م.

◀ قطر المحيط: بطرس البستاني ، مكتبة لبنان ، (د - ت).

◀ الكامل: المبرد (ت ٢٨٥هـ) أبو العباس محمد بن يزيد ، عارضه بأصوله وعلّق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، (د - ت).

◀ الكتاب: سيبويه (ت ١٨٠هـ) أبو بشر عمرو بن عثمان ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

◀ كتاب الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي (ت ٩١١هـ) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، تحقيق: الدكتور أحمد سليم الحمصي والدكتور محمد أحمد قاسم ، الطبعة الأولى ، جروس برس، ١٩٨٨م.

◀ كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) ، الجزء الرابع ، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، بغداد ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢م.

◀ كتاب كشف اصطلاحات الفنون: التهانوي (ت ١١٥٨هـ) ، تحقيق: محمد وجيه والمولوي غلام قادر ، ١٨٦٢م.

◀ كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد: المبرد (ت ٢٨٥هـ) أبو العباس محمد بن يزيد ، تحقيق: عبد العزيز الميمني ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٥٠هـ.

- ◀ لسان العرب: ابن منظور (ت ٧١١هـ) جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري ، طبعة مصورة عن بولاق المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر والترجمة ، (د - ت).
- ◀ لمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، د ط ، ١٩٥٧م .
- ◀ اللمع في العربية: ابن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق: فائز فارس ، الطبعة الأولى ، دار الأمل ، مكتبة الكندي ، الأردن ، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م .
- ◀ المبرد سيرته وحياته: الدكتورة خديجة الحديثي ، الطبعة الأولى ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٠م .
- ◀ المدارس النحوية: الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٨م .
- ◀ مدخل إلى علم اللغة: الدكتور محمد حسن عبد العزيز ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣م .
- ◀ المذكر والمؤنث: المبرد (ت ٢٨٥هـ) أبو العباس محمد بن يزيد ، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب ، صلاح الدين الهادي ، دار الكتب ، مصر ، ١٩٧٠م .
- ◀ معجم مقاييس اللغة: ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م .
- ◀ مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ،

بيروت ، لبنان ، (د - ت).

◀ المقتضب: المبرد (ت ٢٨٥هـ) أبو العباس محمد بن يزيد ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، (د - ت).

◀ النحو العربي - العلة النحوية نشأتها وتطورها: الدكتور مازن المبارك ، الطبعة الأولى ، المكتبة الحديثة ، ١٩٦٥م.

◀ نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) أبو البركات كمال الدين بن عبد الرحمن بن محمد ، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي ، الطبعة الثانية ، مكتبة الأندلس ، بغداد ، ١٩٧٠م.

◀ النشر في القراءات العشر: ابن الجزري (ت ٨٨٣هـ) ، تصحيح الأستاذ علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د - ت).

◀ النكت في تفسير كتاب سيبويه: الأعم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى ، الطبعة الأولى ، معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

◀ همع الهوامع شرح جمع الجوامع: السيوطي (ت ٩١١هـ) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، تصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، (د - ت).

٣. البحوث:

- ◆ التأويل في النحو العربي أهدافه ووسائله: الدكتور علي أبو المكارم، مجلة كلية التربية ، الجامعة الليبية ، العدد الثاني ، ١٩٧١م.
- ◆ المبرد والقراءات القرآنية: الدكتور علي ناصر غالب ، مجلة المورد، المجلد التاسع والعشرون ، العدد الرابع ، ١٤٢٢هـ .